



musawah

الاجتماع العالمي بشأن تحقيق العدل والمساواة داخل الأسرة المسلمة

ملخص جلسات وأحداث المؤتمر



ينظم المؤتمر
منظمة أخوات في الإسلام

كوالا لامبور
13-17 فبراير/شباط 2009



المؤتمر العالمي حول العدل والمساواة في الأسرة المسلمة

17-13 فبراير / شباط 2009
كوالا لمبور، ماليزيا

نظمتها أخوات في الإسلام باسم حركة مساواة

ملخص جلسات وأحداث المؤتمر

أطلقت مساواة كحركة عالمية من أجل تحقيق المساواة والعدل في الأسرة المسلمة، في المؤتمر العالمي الذي عقد في كوالا لمبور بماليزيا في الفترة من 13 إلى 17 فبراير 2009. وقد شارك في المؤتمر نحو 250 فرداً من 47 دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، ومنطقة المحيط الهادي، إلى جنب ممثلين عن عشر شبكات ومنظمات دولية.

تمثلت أهداف المؤتمر العالمي الذي استمر على مدى خمسة أيام في:

- تقديم الحركة، ومبادئها، وآلياتها، وأهدافها، ومواردها، وأدواتها، وإطارها الفكري
- تمكين الجماعات النسائية، والنشطاء والممارسين، من خلال اقتسام المعرفة والتجارب
- بناء دعم وتحالفات
- الاتفاق على كيفية مضي مساواة قدماً

تهدف مساواة، كحركة، إلى جمع الباحثين والنشطاء الراغبين في العمل داخل إطار شامل، لضمان معاملة المرأة المسلمة على أنها إنسان له قيمة وكرامة مساوية في الأسرة والمجتمع. أمضت لجنة التخطيط الدولية المكونة من 12 عضواً من 11 دولة نحو عامين في بناء أساس للمبادرة، فطلبت من المختصين وضع [أوراق نظرية](#) لتكون أرضية أساسية لفهم السبب في كون التغيير ضرورياً وممكناً، وتطوير [إطار عمل](#) ومبادئ يسترشد بها عمل مساواة، واستشارة الباحثين، والنشطاء، والممارسين، من أكثر من [ثلاثين دولة](#) وسياق، وبناء [موقع](#) على الإنترنت، وتنظيم هذا [المؤتمر العالمي](#) لجمع المشاركين معاً على مطلب مشترك بالمساواة والعدل.

وقد تم توثيق أعمال المؤتمر العالمي في تقرير شامل أتيح للمشاركين في المؤتمر. وفي هذا الملخص سوف نلقي الضوء على أهم أحداث مأدبة عشاء حفل الافتتاح، والجلسات العامة، وورش العمل، والكوكس، وغيرها من فعاليات شهدتها المؤتمر على مدار أيامه الخمسة.

اليوم الأول. مائدة عشاء حفل الافتتاح: وليمة السواسية

افتتح مؤتمر مساواة العالمي في مساء الجمعة 13 فبراير / شباط 2009 بمائدة عشاء أطلق عليها "وليمة السواسية"، فكانت احتفالاً بالنشاط النسائي في العالم الإسلامي، القديم منه والمعاصر. بدأت الأمسية بعرض فني للرقص بالأجراس وآلات النقر والآلات النحاسية قدمته "ريزم إن برونز"، وهي من فرق الجيملان الماليزية المتعددة الإثنيات، بقيادة نسائية.

بعد هذا العرض افتتحت زينا أنور، مديرة المشروع بمساواة، مائدة العشاء بكلمة ألقته حول جذور مساواة والمطبوعات التي أطلقت في تلك الأمسية، ورؤيتها لمستقبل مساواة. وتلتها كلمة لداتو سري شهريزات عبد الجليل، مستشارة رئيس الوزراء الماليزي لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، رحبت فيها بالمشاركين في ماليزيا، وهنأت لجنة تخطيط مساواة على جهودها، وقدمت دعمها لهم.

بعد ذلك أطلقت داتو سري شهريزات منشورات مساواة الرئيسية الثلاثة: إطار عمل حركة مساواة (بالإنجليزية، والعربية، والفرنسية، والفارسية، واللغة الماليزية) والذي يوضح المبادئ العامة التي تستهدها الحركة، وكتاب بعنوان Wanted: Equality and Justice in the Muslim Family (مطلوب: المساواة والعدل في الأسرة المسلمة) والذي يضم سبعة أوراق بحثية وضعها خبراء، لتقدم الأساس النظري للمساواة في الأسرة على أساس من القرآن، والحجج الفقهية، والتاريخية، والاجتماعية؛ وثالثها: حقائق من الداخل: تقرير عالمي عن المساواة في الأسرة (بالإنجليزية والعربية)، والذي يطرح معلومات من 30 دولة حول السبب في كون المساواة في الأسرة ضرورية وممكنة في آن واحد.

بعد العشاء الذي اشتمل على أشهى أطباق المطبخ الماليزي، تم تقديم عرض متحرك اشتمل على الكلمة المنطوقة وعرض خيال الظل حول الواقع، والأمال والتحديات التي تواجه المرأة المسلمة اليوم. أسلمنا هذا العرض الحي مباشرةً إلى الفيلم الافتتاحي الذي استعرض جذور مساواة - عقود من النشاط أدت إلى إصلاحات في قوانين وممارسات الأسرة المسلمة- ولماذا أصبحت المساواة في الأسرة ممكنة اليوم. وانتهت الأمسية بشعورحماسي بعث الأمل في نفوس الحاضرين في كون المساواة والعدل ممكنين في الإسلام في القرن الحادي والعشرين.

اليوم الثاني. جلسات عامة 1، 2، 3 ومجموعة عمل صغيرة 1

الجلسة العامة الأولى: إطلاق مساواة- المساواة في الأسرة ضرورية

افتتحت الجلسة العامة الأولى للمؤتمر العالمي لمساواة بدعاء لهديل الخولي (مصر)، منسقة كوكس الشابات بمساواة.

ثم ألقى زينا أنور (ماليزيا) مديرة المشروع بمساواة، كلمة افتتاحية قصيرة، قدمت فيها مساواة وأهداف المؤتمر العالمي. وقالت إن المشاركين البالغ عددهم 250 مشاركاً من 47 دولة، كلهم من النشطاء، والأكاديميين، وصناع السياسة، وأعضاء البرلمان، والقضاة، ورواد المشروعات، والمهنيين، كلهم قادة ونشطون متحمسون، يملؤهم الإقدام لخلق عالم أفضل، وليقولوا لزعمائهم إنهم لن يقبلوا بعد الآن أن يُستخدم الإسلام لتبرير التمييز ضد المرأة. ثم استعرضت الدافع وراء فكرة مساواة وتاريخها، إذ اسألهم الفكرة من عقود من جهود النشطاء لإصلاح قوانين الأسرة ودفع حقوق المرأة. واختتمت زينا كلمتها بقولها إنه من المأمول أن يتيح المؤتمر مشاركة بناءة، يتعلم فيها المشاركون من

بعضهم البعض أسباب كون المساواة ضرورية وممكنة في الإسلام، وي طرحون الأسئلة حول العدل في الإسلام، ويقتسمون تجارب النجاح حتى تُحتذى، ومواطن الزلل ليتم تحاشيها، ويكوّنوا صداقات وتحالفات جديدة، ويوقفوا أنهم ليسوا وحدهم. وأعربت زينا في النهاية عن أملها في أن يغادر الكل بعد انتهاء المؤتمر ولديه إحساس بالتمكين والقوة كمجموعة، وثقة في أننا معاً سوف نشكل قوة عالمية من أجل التغيير في العالم الإسلامي.

بعد ذلك ألقى **ياكين إرتوك (تركيا)**، المقررة الخاصة لدى الأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة **الكلمة الرئيسية**، والتي تركزت حول قضية الثقافة وكيف تثرى حياتنا، وكيف تُستخدم أيضاً لحرمان المرأة من حقوقها، خاصة في مجتمعات المسلمين. وناقشت التطورات المختلفة التي شهدتها السنوات الأخيرة والتي نأت بنا عن فهم الثقافة، ولم يُستثن من ذلك الميدان الأكاديمي، ونماذج التنمية النابعة من فترات الكولونيالية، والاستقلال، وما بعد الكولونيالية. واستعرضت ياكين أفكارها حول قوة أجندة مناهضة العنف ضد المرأة وكيف استطاعت أن توحد وتعبئ النساء من كل الخلفيات في جميع أنحاء العالم؛ ثم فصلت القول في مهام عملها كمقررة خاصة. وشجعت المشاركين على الاستخدام البناء لنظام حقوق الإنسان في الحوار مع دولهم ودفع كفاحنا من أجل المساواة والعدل. واختتمت إرتوك كلمتها بقولها إن المطالبات بتغيير وضع المرأة المسلمة، عندما تجتمع إليها المطالبات بدمقرطة واسعة القاعدة، سوف تُفضي، لا محالة، إلى الانتقال من ثقافة ذكورية عالمية إلى ثقافة حقوق عالمية.

في النصف الثاني من الجلسة العامة، والذي تركز حول ضرورة المساواة في الأسرة، قدمت **كامالا شاندراكيرانا (إندونيسيا) السياق العالمي والاقتصادي لحركة مساواة**؛ حيث تحدثت عن القوى الاقتصادية والسياسية العالمية، مثل مشاركة المرأة في قطاع العمل المأجور، والهجرة، والمرأة بوصفها مدرة للدخل في أسرتها، وبوصفها رأساً للأسرة. الكثير من النساء في الأسر المسلمة تعشن مع الظلم والتمييز، ولا تتحرك الدول لإصلاح القوانين والسياسات والممارسات حتى تدفع حقوق المرأة لتتنسق مع الواقع المعاصر. تعيش المرأة، دون انقطاع، التناقضات بين الدين والواقع. والآن، تضطلع المرأة بالمسؤولية والقيادة، ليس فقط فيما يتعلق بمستقبلها، ولكن فيما يتعلق بتقديم الحضارة العالمية بأسرها.

عُقدت بعد ذلك حلقة نقاشية ثرية الأفكار أدارتها **رفيده عبد الله (ماليزيا)** وضمت ست نساء قمن باستعراض تجاربهن في التفاوض حول قوانين الأسرة وممارساتها واحتياجاتهن لمساواة في حيواتهن وأعمالهن:

- **رانجينا حميدي (أفغانستان)** ناقشت أوجه عدم المساواة في المجتمع الأفغاني والحاجة لمشاركة المرأة في إحلال السلام والعدل في المنزل، والجماعة، والمجتمع. تستطيع مساواة مساعدة المرأة في أفغانستان بتفعيل الموارد والمعرفة على أرض الواقع.
- **آمال عبد الهادي (مصر)** قالت إن بعض أوجه الظلم في مصر تشمل تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، والطلاق أحادي الجانب، وتعدد الزوجات، وتدني عدد القاضيات. وقالت إنه إلى جانب الضغط من أجل تحقيق المساواة من داخل إطار حقوق الإنسان العالمية، من المهم ضمان مساحة لصوت المرأة من داخل الدين. فالدين وحقوق الإنسان كلاهما جزء من ثقافتنا الديناميكية ولغتنا اليومية. وأضافت أن المفيد في مساواة هو المعرفة الجماعية التي نبنينا ونستجلبها معاً بإشراك الجميع. معاً، نحن أقوى.
- **إيساتو توراي (جامبيا)** ركزت على قضية تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة في سياق السيطرة على جنوسة المرأة. فتشويه تلك الأعضاء ليس من الإسلام في شيء ولم يرد له ذكر في القرآن أو في أي حديث صحيح، ولكن المجتمعات الإسلامية تستخدمه للسيطرة على

جنوسة المرأة. وقد أعربت عن أملها في أن تضيف مساواة قوة وطاقة، وتحليلاً وإطاراً نسويين لفهم الكيفية التي تستخدم بها الخطابات الإسلامية للسيطرة على جنوسة المرأة ثم تغييرها.

• **ناني زولمينارني (إندونيسيا)** تحدثت عن التحديات التي تواجهها المرأة جراء قوانين الأسرة في إندونيسيا، والتي تشترط أن يكون الرجل هو رأس الأسرة، فتلقي بذلك في غياهب العماء ثمانية ملايين أرملة، وأماً مطلقة، ونساء أخريات تترأسن الأسر، وتعملن للإنفاق عليها، وتمنحن الرعاية، وتستمررن في الحياة رغم العنف. تستطيع مساواة المساعدة في إندونيسيا لأنها ستوفر الدعم والتبرير لما تناضل تلك النساء من أجله: أنهن موجودات في هذه الحياة وأن الإسلام يعترف بالمرأة على قدم المساواة مع اعترافه بالرجل، وبحيث تستطيع هي أيضاً أن تكون رأساً للأسرة.

• **مها يمانى (المملكة العربية السعودية)** تحدثت عن أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة والذي لا تنفصل مظاهره داخل البيت عنها خارجه في المملكة العربية السعودية. وقالت إن جذور عدم المساواة ترجع إلى فهم ثقافي يعود إلى عصر الجاهلية، تم ربطه خطأً بتعاليم الإسلام، الذي تدعو رسالته إلى العدل والمساواة بين الجميع. سوف توفر مساواة فرصة لتكوين شبكة مع المسلمات الأخريات حتى نتعلم من نضالهن ضد الظلم في بلدانهن وحقيقتن نجاحاتهن.

• **شاهيستا جوهير (المملكة المتحدة)** تحدثت عن معركة منع إصدار القوانين الظالمة مع الحفاظ على هوية جاليات الأقليات المسلمة وقيمها. يزداد الإسلام انتشاراً في أوروبا، ورغم أن المرأة تبدو حرة في التعبير عن دينها وهويتها، فإن ذلك لا يُترجم، بالضرورة، إلى مساواة داخل الأسرة أو داخل جماعات المسلمين. وتشمل المشكلات الكبرى، في هذا الصدد، العنف المنزلي، والزواج القسري، وجرائم الشرف، ومنع الأهل بناتهم من الالتحاق بالتعليم العالي أو العمل. تستطيع مساواة أن تساعد النساء على تعريف حقوقهن في الإسلام والدفاع عنها، وبناء صوت جماعي للمرأة في أوروبا يساعد على حماية حقوقها ويجعل المرأة المسلمة فاعلة في التغيير أيضاً.

تطرت المناقشات التي تلت تلك الحلقة النقاشية إلى موضوعات تعدد أدوار المرأة في الأسرة وما إذا كانت المرأة تحتاج إلى إقناع الرجل بضرورة مساواتها له في الحقوق وكيف لها أن تفعل ذلك. كذلك ناقش الحضور والمتحدثات أهداف المؤتمر العالمي، وما الذي يمكن أن يتعلمه كلٌّ من الآخر، والحاجة إلى ربط نضالاتنا مع النضالات من أجل الديمقراطية وسعي الجماعات الأخرى للمساواة.

الانقسام في مجموعات عمل صغيرة (1)

خلال الانقسام الأول إلى مجموعات عمل صغيرة، التقى المشاركون في مجموعات صغيرة، قام كل مشارك فيها بتقديم نفسه للآخرين، واستعراض ما يتوقعه من المؤتمر العالمي، وأهمية مساواة في عمله وحياته. تم إشراك كل مشارك في واحدة من المجموعات الثماني عشرة الصغيرة (بالإنجليزية، والفرنسية، والعربية) والتي تنوعت من حيث المنطقة، والخبرة، والمرحلة العمرية، إلخ. تم وضع خطوط إرشادية مرنة للمجموعات تهدف إلى فتح النقاش وتمكينهم من بناء النقاش على أفضل نحو يروق لهم.

بالتزامن مع هذا الانقسام في مجموعات صغيرة، تم عقد [مؤتمر صحفي](#) حضرته عضوات لجنة التخطيط في مساواة، والمتحدثة الرئيسية والمتحدثات في الجلسة العامة الأولى.

الجلسة العامة الثانية: تحقيق المساواة في الأسرة ممكن

اشتملت هذه الجلسة على استعراض لكفاح النساء والرجال من أجل تحقيق المساواة في الأسرة، وعرض للتطور التاريخي لقوانين الأحوال الشخصية الحديثة في مصر والبلدان المشابهة لوضعها، وفترة مطولة للأسئلة والإجابات، تم فيها نقد الأفكار الواردة في العرضين، ومناقشتها، وإثرائها.

كاساندرا بالشين (المملكة المتحدة) قدمت ورقة بعنوان "قوانين الأحوال الشخصية والأسرة في السياقات الإسلامية المعاصرة" قالت فيها إنه على الرغم من تنوع النظم القانونية، والسياسية، والعادات الاجتماعية في مختلف سياقات المسلمين، دأبت الجماعات النسائية على استخدام استراتيجيات متشابهة في جميع البلدان عند مطالبتها بتحقيق العدل والمساواة في الأسرة. وقد شملت تلك الاستراتيجيات - سواء عند استخدام كل منها منفردة أو الجمع بين عدد منها - توثيق واقع المرأة وتجاربها مع الظلم، والتعبئة من خلال بناء إجماع وقاعدة عريضة، وحشد التأييد المباشر للمشرعين، والتركيز على تعديل الإجراءات، وتنظيم الاتصالات وحملات مناصرة جماهيرية، والمطالبة بإصلاحات تستند إلى إطار الدين، واستخدام أطر مرجعية متعددة وإعادة تصور شاملة للأسرة. وحتى عندما لا يبدو أن تلك الاستراتيجيات قد أصابت هدفها في إصلاح القوانين، فإنها تنجح في مناح أخرى، خاصة في تغيير المواقف الاجتماعية، وهو ما من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى مساواة أكبر.

أميرة الأزهرى سنبل عرضت ورقة بعنوان "أصل قوانين الأحوال الشخصية والأسرة الإسلامية" ناقشت فيها فكرة أن قانون الأحوال الشخصية الحديث في مصر، وشبيهه المقترح في البحرين، لا يمثلان الشريعة، بل هما بالأحرى خليط من الفقه الإسلامي، والفلسفة القانونية الأوروبية، والقانون النابليوني، والعرف بما في ذلك الأعراف القبلية. وهو أمر يثير التساؤلات حول معنى الشريعة عندما تُستخدم لتوصيف مثل تلك القوانين. فقد أظهرت دراستها، التي أجرتها على سجلات المحاكم في العصر العثماني أساساً، أن عقود الزواج في ظل القوانين الحالية أكثر تقييداً، بوجه عام، من العقود التي كانت تكتب عادةً في العصر العثماني، وأن المرأة في ذلك العصر كانت تتمتع باستقلال أكبر وقدرة أوسع على الاختصام إلى المحكمة في مشاكل الزواج، وفي الأمور المالية والتجارية أيضاً.

كانت المناقشات التي تلت العرضين شاسعة النطاق؛ إذ تركزت في البداية على الغرض من دراسة سجلات المحاكم التاريخية وقيمتها، ثم انتقلت إلى الاختلافات بين شروط الزواج في العصر الحديث وفي عصر ما قبل الحداثة، وتناولت تفاصيل أكثر فيما يتعلق باستراتيجيات المرأة في التغيير، والشروط التي يجب أن يضمها عقد الزواج الحديث.

الجلسة العامة الثالثة: تحقيق المساواة في الأسرة ممكن - النص والسياق

تناول متخصصو الدراسات القرآنية والفقهية والنظرية القانونية، في هذه الجلسة، أسباب كون المساواة والعدل ممكنين من منظور إسلامي، كما قدموا رؤية لكيفية تشكيل الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية لتفسير النصوص وبنية القوانين.

عرضت أمينة ودود (الولايات المتحدة) ورقة بعنوان "الإسلام فيما وراء النظام الذكوري من خلال تحليل قرآني من منظور جندر (نوع اجتماعي) شامل"، وفيها أوضحت أن مبدأ التوحيد، وهو مبدأ أساسي في الإسلام، يمكن استخدامه لتعزيز علاقات المساواة بين البشر وفكرة أن كل منا صنوٌ للآخر. التوحيد استخدم في التطبيقات الاجتماعية، وفي الفكر الإسلامي وفي صياغة السياسات، ولكن نادراً ما يتم تطبيقه على موضوع العلاقات بين الجنسين. وفي مختلف روايات القرآن لقصة الخلق ذكر أن

البشر – رجالاً ونساء – خُلقوا لخلافة الله في الأرض، وفكرة الخلق نفسها يناقشها القرآن في صيغة الزوجين، الذكر والأنثى. لم يُخلق الرجال أولاً ولم يكونوا أول الخلق، كما توحي بذلك فكرة الذكورية. النظام الذكوري يقوم على فكرة البنية التراتبية: الله في القمة، ثم الرجل وطريقته في التفكير بعد ذلك، ثم تأتي المرأة في أسفل الهرم. تلك الفكرة تناقض فكرة أن للمرأة علاقة مباشرة مع الله. والواقع أن لا أحد في موضع يعلو الآخر لأن الله فوق الجميع وهو على صلة مباشرة بكل من خلفائه. بين البشر لا يمكن أن تكون هناك سوى علاقات متبادلة من الاتصال المتبادل، والمسؤوليات المتبادلة، والمنافع المتبادلة. الاعتقاد في أن علاقة ما مع شخص آخر يمكن أن تكون شيئاً آخر غير علاقة متساويين إنما هو انتهاك للتوحيد وفكرة حقوق الإنسان داخل الإطار التوحيدي.

محمد خالد مسعود (باكستان) ناقش في ورقته التي جاءت بعنوان "**الفقه كمبنتى اجتماعي**" السياق الذي تطور فيه الفقه، والذي أثر كثيراً في محتواه. فالشريعة تعني القوانين الموحى بها والتي نجدها في آيات وتعاليم القرآن والحديث. أما الفقه، فهو على العكس من ذلك، جهد بشري يهدف إلى فهم الوحي أو تطبيق التعاليم التي جاء بها القرآن. يجب عند النظر في أي نص أن نفهم السياق الذي يقف وراءه. فالقرآن، على سبيل المثال، نزل على مدى 23 سنة، وفي كثير من الحالات نزلت الآيات استجابة لأحداث معينة، أو في علاقة مع ممارسات قائمة قبل الإسلام. والحديث عادةً ما يرتبط بحالة معينة، على الأقل في سياق مجتمعي مكة والمدينة. وفي كل الآيات المتعلقة بالطلاق والزواج والمهر، إلخ، يرد في القرآن في معظم الحالات كلمة "معروف" والتي تعني ممارسات الإنصاف المقبولة. وهو ما يشي بالعلاقة بين الممارسة من جانب وفهم المجتمع لما يمثل إنصافاً في ذلك الوقت، من جانب آخر. فضلاً عن ذلك، فإن الفقهاء عندما كانوا يفسرون النصوص كانوا يقومون بذلك على محورين رئيسيين وهما: اللغة والمنطق. بيد أن كلا المحورين عادةً ما يفهم المرء من وجهة نظره هو، كما أن الفقهاء كانوا يعملون في سياقاتهم الاجتماعية الخاصة، ووفق نظرياتهم وقيمهم المعيارية الخاصة بهم. وانبث كل ذلك في تأويلهم للنص، أو الفقه.

زيبا مير-حسيني (إيران) دارت ورقتها المعنونة "**نحو المساواة في النوع الاجتماعي: قوانين الأسرة المسلمة والشريعة**" حول سؤالين مرتبطين بحقيقة أن العدل والمساواة لا نجد لهما انعكاساً في قوانين الأسرة المسلمة الحالية. وبعد أن أسست مقاربتها على الفكر القانوني الإسلامي، مستعرضة التمييز بين الشريعة والفقه، وبين العبادات والمعاملات، تتبعت أصول عدم المساواة في النوع الاجتماعي في قوانين الأسرة المسلمة إلى نصوص الفقه الكلاسيكية ومفهومها الذكوري للزواج، وتناولت المسلمات الدينية، والفلسفية، والاجتماعية، والفقهية التي كانت وراءها. وفي العصر الحديث أصبحت قوانين الأسرة القائمة على بنى غير مساوية في الحقوق بين الزوجين محط الأنظار، مع اكتساب مفاهيم العدل والمساواة معانٍ جديدة؛ وانجلت أمام الجميع بنية النظام الذكوري. ومؤخراً ظهر وعي جديد وخطاب نوع اجتماعي جديد بين المسلمين، نسوي المطالب، ولكنه إسلامي في لغته ومصدر مشروعيته. هذا الخطاب الجديد، والذي يعتبر جزءاً من التوجه الجديد للفكر الإصلاحى بات مغيّراً، من الداخل، لمرجعيات النقاش حول قانون الأسرة. وذلك لأن مناصريه يتحدون التفسيرات الذكورية للشريعة وسلطة من يتحدثون باسم الإسلام؛ ومن شأن ذلك أن يحرر المسلمين من اتخاذ الموقف الدفاعي دائماً ويمكنهم من طرح أسئلة جديدة والتوصل إلى إجابات جديدة بالعودة إلى النصوص المقدسة نفسها. في عصرنا وسياقنا، لا يمكن أن يكون هناك عدل للمرأة دون تحقق المساواة في الأسرة. والشريعة توفر طريقاً للعدالة يتسق مع صكوك حقوق الإنسان الدولية ويمكن أن يستخدم معها من أجل تحقيق العدل في الأسرة.

ركزت المناقشات التي دارت في هذه الجلسة على تناول الآيات الإشكالية في القرآن، ولماذا، ومتى، بدأ اعتبار الفقه مقدساً، وتفسيرات الفقه في العصر الحديث، والربط بين النسوية والدين، وتاريخ قوانين الأسرة، والعلمانية، ومعيار تحديد "الظلم"، وتعامل النشطاء مع علاقات القوة، والجنوسة.

اليوم الثالث: الانقسام إلى مجموعات عمل صغيرة (2) والجلسات العامة الرابعة، والخامسة، والسادسة

الانقسام إلى مجموعات عمل صغيرة (2): ورش عمل متوازية حول اقتسام المعرفة من أجل تحقيق المساواة والعدل

خلال هذا الانقسام إلى مجموعات عمل صغيرة (2) انضم كل من المشاركين إلى واحدة من ورش العمل السبع التي أتاح لهم نقاشاً معمقاً حول قضايا محددة متعلقة بالقرآن، والفقه، والتفسير، وحقوق المرأة. وكانت أهم محاور ورش العمل هي:

أ. ما وراء النص: من كره النساء إلى المساواة. أمينة ودود (الولايات المتحدة)

استخدمت أمينة ودود الآية 34 من سورة النساء نموذجاً لتوضيح أهمية أخذ تجارب النساء في الاعتبار عند تفسير آيات القرآن وتطبيقها. وكان تركيزها على أربعة تطورات في التفسير وهي: تحليل النص، والاستجابات الفقهية، والتأويلات النسوية، وعملية جمع التأويلات النسوية معاً بوصفها استجابات مشروعة لمعنى النص. وبعد أن استعرضت د. ودود التطورات الأربعة اقترحت أن نقول "لا" للتطبيق التقليدي والحرفي للآية 34 من سورة النساء على حيواتنا وأن ندعو الزعماء الدينيين إلى أن يرفضوا بشدة العنف ضد المرأة وتبريره بهذه الآية. وهو أمر ممكن لأن المعنى ليس ثابتاً؛ إذ أن القرآن يُفهم في سياق معين، وروح القرآن ومقاصد الشريعة تصب في خانة العدل، وسنة الرسول (صلى الله عليه وسلم) عدم ضرب النساء، ولأن واقع النساء وتجاربهن المعاشة مع العنف المنزلي اليوم تقدم دليلاً واضحاً على أن العنف المنزلي ضار وظالم.

وتطرقنا إلى مناقشة إمكانية ترتيب الأولويات في التفسير المتعددة لأية آية، والاستراتيجيات الخاصة بالتعامل مع العنف المنزلي، وتجارب مختلف البلدان في التعامل مع العنف المنزلي، وما إذا كانت الآية 34 من سورة النساء تقدم تتالياً تقدماً للأوضاع وردود الفعل، والنضالات الشخصية التي تنطوي عليها هذه الآية بالنسبة للمرأة المسلمة، وفهم القرآن ككل، واقتراحات لمساواة.

ب. القانوني والاجتماعي في الشريعة. محمد خالد مسعود (باكستان)

ركزت ورقة محمد خالد مسعود على التمييز بين الجوانب القانونية والجوانب الاجتماعية في الشريعة والفقه. فكرتنا عن القانون (إسلامياً كان أو مدنياً) هي أنه يقوم على نص، وأنه لا علاقة له بالأخلاق. بيد أن القانون دائماً ما يتجذر في سياق اجتماعي ما، بما يصاحبه من نظريات وأخلاقيات اجتماعية خاصة بزمانه ومكانه. وعندما تحدث تغيرات في الأوضاع السياسية والاجتماعية لا تتسق مع القوانين، أو لا تقدم القوانين استجابات لها، عادةً ما تحدث أزمة في القانون. لهذا السبب علينا أن نستحضر التمييز بين القانوني والاجتماعي. علينا أن نعود القهقري في التاريخ لنرى كيف تأسس القانون الإسلامي. ففي زمن القهاء الكلاسيكيين نشأت العديد من حالات الجدل المهمة ناقشوا فيها مسائل من قبيل: هل حقيقة كون الشريعة إلهية وموحى بها من الله تعني أن على البشر أن يطيعوها بلا نقاش، أم أن الشريعة، حتى تخدم صالح المجتمع وأغراض البشر، ينبغي أن يُعمل فيها المنطق حتى تتسع بتطبيقاتها إلى أمور لم يُشير إليها العدد المحدود من الأوامر الإلهية؛ واستخدام منهج القياس لتأويل الوحي، وكيفية تغير مفهوم العدل منذ العصور الكلاسيكية، وأساليب الفقهاء في تحديد ما هو تشريعي في القرآن، ومفاهيم الحدود،

والمعروف في القرآن. كل مسألة من تلك المسائل أثرت في تفسير الشريعة، وكلّ منها كان متأثراً بشدة بالسياق الاجتماعي.

تطرق النقاش الذي تلا هذا العرض إلى اختلاف الفقهاء، ونظرية المصادر الأربعة للفقهاء الإسلامي، والمناهج الفقهية المختلفة المتاحة للاستخدام في الإصلاح التشريعي، وتأثير "الأئمة" المحليين في أمريكا الشمالية وأوروبا، والأسباب الاجتماعية لتغيير قواعد الفقه، والزواج المبكر، وتفسير آيات الميراث، وفكرة الإرادة الإلهية في الفكر القانوني الإسلامي، وما إذا كانت المساواة ممكنة من داخل الشريعة، وما إذا كان مسموحاً بتولي المرأة للقضاء في الشريعة الإسلامية، وفرص ومخاطر اعتبار القانون مبنئ اجتماعي.

ج. بنية النوع الاجتماعي في الفكر القانوني الإسلامي. زيبا مير-حسيني (إيران)

كانت هذه الجلسة تفصيلاً من زيبا مير – حسيني لما أوجزته في اليوم السابق تحت عنوان "نحو المساواة في النوع الاجتماعي: قانون الأسرة الإسلامي والشريعة". وبعد أن أوضحت بعض المفاهيم، مثل "القانون الإسلامي" في مقابل "التراث القانوني الإسلامي"، والشريعة في مقابل الفقه، والعبادات في مقابل المعاملات، والجنس في مقابل النوع الاجتماعي، والنسوية في مقابل الدراسات الأكاديمية النسوية، ناقشت . مير – حسيني كيف أن المسلمات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الإسلام اجتماعية/ ثقافية المبنى بالضرورة، وبالتالي فهي خاضعة للتغيير عبر التاريخ وللتفاوض أيضاً. فالتراث القانوني الإسلامي ينطوي على مفاهيم متنافسة حول حقوق النوع الاجتماعي، يستند كل منها إلى مسلمات لاهوتية، وفقهية، واجتماعية ونظريات مختلفة. تطرقت زيبا بعد ذلك إلى مناقشة زوايا ثلاث للنظر إلى النوع الاجتماعي في التراث الفقهي الإسلامي: الزاوية التقليدية أو القائمة على الفقه الكلاسيكي، والزاوية التقليدية الجديدة أو الحداثية والتي تشمل القوانين المدونة ونوعية من الأدبيات حول المرأة في الإسلام ظهرت في سياق النقاء المسلمين بالحداثة وبالقوى الاستعمارية الغربية، وزاوية إصلاحية أو نسوية، وهي زاوية نظر جديدة نتجت من محاولة الإسلاميين تحويل مفاهيم الفقه المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلى سياسات. وقد بنت الدراسات الأكاديمية النسوية الجديدة على أعمال عدد من المفكرين الإصلاحيين فبدأت تطرح أسئلة جديدة حول التناقضات بين المفاهيم الحديثة للعدل والمساواة ومعالجة النصوص الفقهية لأمر المرأة. وقد فتحت تلك الأسئلة سبيلاً لبناء حقوق النوع الاجتماعي على أساس المساواة من داخل التراث الفقهي الإسلامي.

تناولت المجموعة في المناقشة التي دارت في نهاية الجلسة ثلاثة موضوعات وهي: دور الولي، وطبيعة النوع الاجتماعي، وأساليب تغيير المواقف والمعايير السائدة.

د. حقوق المرأة: موازنة بين المعايير الإسلامية وعلمانية الدولة. سناء بن عاشور (تونس)

تحدثت سناء بن عاشور عن البنية المعيارية للقوانين المتعلقة بوضع المرأة والأسرة، والتي يُحافظ فيها توازن دقيق بين القانون والدين، وبين التقاليد والحداثة، وبين الحقوق العالمية والخصوصية الثقافية. وقد دار عرضها حول أربعة موضوعات هي: كيفية وحدود التعبير عن المعايير المتعلقة بالأسرة المسلمة، خاصة في قوانين الأحوال الشخصية الحديثة، والعمليات العملية والرمزية التي تطورت من خلالها المعايير المتعلقة بالمرأة ثم انعكست في التشريع، خاصة من خلال الاجتهاد، والأساليب التي يتخذ من خلالها القضاء مواقف نسوية بشكل متزايد، وكيف أضحت منظمات المرأة معيدةً لتشكيل مواد هذا النقاش، خاصة باعتمادها القوانين الإسلامية مرجعيةً على أنحاء تفرز توجهات جديدة.

شمل النقاش تعليقات على مساواة ومقاربتها للإطارين الديني والعلمي، ومفهوم العلمانية والتوفيق بين القانون والعقيدة، واستخدام التاريخ لفهم الاجتهاد وفوائد هذا التوجه وحدوده، ومشاكل قوانين الأسرة المتعلقة بالكولونيالية، وقواعد التوريث، والتجربة الباكستانية مع الإصلاح الرجعي.

هـ. القرآن وأيديولوجيا الوحي. كيا حسين محمد (إندونيسيا)

قدمت ورقة كيا حسين محمد في البداية رؤية معمقة للقرآن وعملية نزول الوحي وناقشت أسلوبين مختلفين في شرح معانيه وهما: التأويل والتفسير. لقد نزل القرآن على الرسول (صلى الله عليه وسلم) لفائدة البشر وليس لفائدة الخالق، واحتوى على مبادئ أساسية. وقد نزل الوحي تدريجياً، واستجابة لسياق معين سايره في تطوره وتجاوز معه. وقد اشتمل الوحي على آيات كونية وعلى آيات خاصة، انقسمت، بوجه عام، حسب نزولها في مكة أو المدينة. كان التأويل هو الوسيلة المبكرة لشرح النص، وكان تركيزه على التحليل المنطقي والمفتوح للمعاني الصريحة أو الضمنية للنص ككل، وتفاعله مع السياق المحيط، وليس التركيز على أية بعينها. أما التفسير، والذي أضى الوسيلة السائدة بعد القرن الرابع الهجري، فيستخلص أجزاء محددة من النص ويستخدم مقارنة نصية وبين-نصية تركز على المعاني الحرفية. للنص معان عدة، ولكن التفسير يركز على المعنى الظاهري، بينما يتيح التأويل الوصول إلى معان متعددة المستويات. لقد تغير الواقع الاجتماعي بشكل هائل خلال الـ 1400 سنة الماضية، مما فرض حاجة للاعتماد على فهم السياق حتى نستطيع أن نضع تعاليم القرآن في سياقها المعاصر الصحيح.

ناقشت المجموعة التاريخ الإسلامي وظهور "الفقه الإسلامي" المعتمد على النص، وانقسام الآيات إلى مكية ومدنية حسب ترتيب نزولها، ونقد منهج التأويل في شرح القرآن، والتوفيق بين الدونية البشرية والطبيعة الإلهية للوحي، وأساليب تعزيز معرفة المرأة بالنوع الاجتماعي والإسلام.

ز. تفسير القرآن: نحو مقارنة عصرية. عبد الله سعيد (أستراليا)

ناقشت هذه الجلسة الأسباب التي جعلت من الفهم المعاصر للقرآن ضرورة إذا أردنا التعامل مع بعض المشاكل التي نشأت عن تفسيرات النصوص الأخلاقية – القانونية في القرآن خلال الـ 1400 سنة الماضية. وطرح أ.د. عبد الله سعيد إطاراً لتفسير القرآن يحتوي على ثمان عناصر رئيسية: (1) التعمق في السياق الاجتماعي – التاريخي للوحي، (2) التمييز بين المثالي والممكن في زمن نزول الوحي، (3) قراءة النصوص والعيون على أهداف العدالة الاجتماعية، (4) فهم الطبيعة التراتبية لقيم القرآن، (5) الاعتراف بتعقيد المعنى، (6) الحرص في استخدام بعض الأحاديث المبكرة، (7) الانتقال من حالات ملموسة إلى مبادئ عامة، ومن المبادئ العامة إلى قوانين محددة، (8) إلقاء الضوء على أصوات النساء واهتماماتهن. يقودنا هذا الإطار إلى نموذج تفسير من أربع مراحل، يمكن استخدامه لفهم النص في السياق المعاصر. تلك المراحل هي: المرحلة الأولى: اللقاء مع عالم النص، المرحلة الثانية: فهم ما يقوله النص عن نفسه، المرحلة الثالثة: ربط النص بالسياق الاجتماعي التاريخي، المرحلة الرابعة: ربط النص بالحاضر.

تناول النقاش موضوعات حول عملية التفسير ومنطقيتها، والطبيعة التشريعية للدراسات الإسلامية اليوم في مقابل التعاليم العامة للرسول (صلى الله عليه وسلم)، وما إذا كان من الممكن تحدي المؤسسة الدينية في البيئات المنغلقة سياسياً، وأفضل السبل لتحقيق ذلك، والفهم القرآني للإباحة والمنع، والحجج الممكن الاعتماد عليها لتغيير قوانين الميراث، ومقاصد الشريعة، والآية 34 من سورة النساء والعنف ضد المرأة.

ز. النص والسياق: إمكانيات قراءة المساواة. نور رفا (إندونيسيا)

تحدثت نور رفا عن خمس مناطق مرتبطة بقراءة مساواة النوع الاجتماعي في القرآن: (أ) الميل تجاه النوع الاجتماعي في اللغة العربية، (ب) الميل تجاه النوع الاجتماعي في النمط الفقهي الإسلامي، (ج) المرأة في سياق الوحي، (د) رؤية القرآن للنوع الاجتماعي والزواج، (هـ) التفسيرات الحديثة لبعض الآيات التي تبدو إشكالية في القرآن. وفي القسم الأخير من عرضها استعرضت نور الآيات ذات الصلة في القرآن والتفسيرات الحساسة تجاه النوع الاجتماعي، وذلك في ثمانية موضوعات، هي: خلق الإنسان، وقيادة الرجل للأسرة، وما إذا كان من حق الرجل أن يضرب زوجته، وتعدد الزوجات، والاعتصاب الزوجي، والنشوز، والميراث، وقوامة الرجل على المرأة.

تطرقت المناقشة الجماعية على المبادئ العامة للتفسير، والتفسيرات المتعلقة بما إذا كان من حق الرجل ضرب زوجته، ومختلف تفسيرات آيات تعدد الزوجات، وآيات الميراث، وآيات الطلاق.

الجلسة العامة الرابعة: الدين والنسوية

كانت تلك الجلسة من أكثر الجلسات حيوية وأكثرها انفتاحاً على أمور جديدة بالنسبة للعديد من المشاركين؛ ففيها ناقشت أربع نساء من خلفيات دينية مختلفة (هندوسية، ويهودية، وبوذية، وكاثوليكية) الاستراتيجيات والتجارب المتعلقة بالتعامل مع التمييز على أساس النوع الاجتماعي من داخل التراث الديني.

ناقشات مادهو ميھرا (الهند) في كلمتها: "مراجعة أوجه التقاطع بين مساواة المرأة والحقوق الثقافية" التناقضات داخل الثقافة من خلال الخطاب القانوني المتعلق بالمهر في القانون الهندوسي في الهند لتثبت أن بنية الثقافة نفسها ومعانيها تتطور باستمرار. ففي الهند، كما في العديد من البلدان الأخرى، يجري استغلال وعد التعددية الثقافية، إلى حد بعيد، وذلك بالحد من حقوق المرأة في الأسرة على أساس ديني، على الرغم من وعد الدستور بحقوق الإنسان للجميع. تشي التناقضات في سياق الثقافة بأن علاقات القوى، وليس الأصالة، هي التي تحدد فعلياً الثقافة عند نقطة معينة في الزمن. تدفعنا تلك الزاوية إلى فتح المجال لنقاش ومعارضة دينية وثقافية أوسع تُفضي إلى تحدي كل الصيغ الاحتكارية للثقافية. واختتمت مادهو كلمتها باستعراض مختصر لحركة المرأة في الهند وعلاقتها بالهندوسية.

قدمت دينا هروينز (الولايات المتحدة) في كلمتها التي جاءت بعنوان "الهوية اليهودية والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان" خلفية عن التراث والمعتقدات اليهودية والأساليب التي اتبعتها النسويات اليهود في اختيارهن عدم هجر العقيدة مع العمل على إعادة بناء الشريعة اليهودية، مؤكداً على طبيعتها الإنسانية وواقع المرأة المعاش. ترفض النسويات اليهود الفصل المأسس بين الروحانيات والسياسة مفضلات علاقة واعية بين العقيدة والعمل. وتناضل هؤلاء من أجل تغيير دور الأديان في المجتمع، وليس مجرد دور المرأة في الأنظمة الدينية.

بهكخوني دماناندا (تايلاند) هي أول راهبة بوذية في تايلاند، وقد أشركتنا في قصص حياتها واستخدمتها لضرب المثال على قضايا أوسع في عرضها الذي جاء بعنوان: "التنوير والمساواة: النساء يمسكن بمقاليد الأمور". جاءت الاستنارة من إحدى القصص لتقول إن كل التقاليد الدينية تلعب دور الإطار الذي يحكمنا. وأوضحت قصة أخرى، حول مدى قلة ما كُتِب عن زوجة بوذا، أن علينا أن نعثر على قصص هؤلاء النساء اللاتي عشن قبلنا وتبادلها فيما بيننا. وقد قالت إنها لم تُرسم كراهبة لأنها شجاعة، ولكن لأن إيمانها قوي ببوذا الذي رسم بنفسه راهبات لأن للمرأة قدرات روحية. على النساء، في القرن الحادي والعشرين، أن تمضين للأمام معاً وأن تتعاملن بإيجابية مع المستقبل.

ركزت فرانسيس كيسلنج (الولايات المتحدة) في كلمتها التي كانت بعنوان "كاثوليكية تقاوم: المطالبة بالشرعية بوصفي امرأة"، على "كاثوليك من أجل التغيير" وبناء الحركة. وقالت إن "كاثوليك من أجل التغيير" تعبر عن طائفة متنوعة من الرؤى التي تختلف عن تلك التي تتبناها البنية التراتبية للكنيسة الكاثوليكية وتهدف إلى تغيير مواقف الكنيسة، خاصة فيما يتعلق بجنوسة المرأة وحقوقها الإنجابية. وتستخدم، لتحقيق ذلك، مزيجاً من الاستراتيجيات والتكتيكات المختلفة مثل: الدراسات، والاتصالات القوية لاستغلال اللحظات المهمة، ورفع الوعي بوصفهم مستقزات للتغيير، والانخراط في حوارات وأعمال وتبادلات فكرية. وأعربت عن أملها في أن ترى حركة عالمية بين-دينية من أجل المساواة في الأسرة في غضون عشر سنوات.

خلال المناقشات التي تلت العروض، أعرب المشاركون عن رغبتهم في الاستزادة من المعلومات حول التراث والمعتقدات في الديانات الأخرى، بما في ذلك "الجيت" (قانون الطلاق) اليهودي، وكيفية عمل المحاكم اليهودية في الدول العلمانية وفي إسرائيل على حد سواء، وما إذا كانت مشاركة الرهبان البوذيين في الصراع في سريلانكا لها ما يبررها. كذلك ناقش المشاركون الاستراتيجيات التي يمكن أن تقتسهما المؤمنات فيما بينهن، وأن المواطن لا يتعين عليه أن يثبت أنه مؤمن بديانة ما حتى يتحدى القوانين والسياسات.

الجلسة العامة الخامسة: حملات واستراتيجيات نجحت في جهود الإصلاح

في هذه الجلسة استعرضت أربع ناشطات من سياقات مختلفة الاستراتيجيات التي اتبعتها كل منهن في تنظيم حملة ناجحة من أجل إصلاح القانون في إطار العدالة والمساواة.

أمينة لمريني (المغرب) استعرضت التجربة المغربية في إصلاح قانون الأسرة (المدونة) مركزة على ثلاثة جوانب رئيسية في هذه التجربة، وهي: السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي للإصلاح، الإصلاحات الرئيسية، الاستراتيجيات المستخدمة والدروس المستفادة. تمثلت الإصلاحات الرئيسية - إلى جانب المواد المتعلقة بالحد الأدنى لسن الزواج، وتعدد الزوجات، والطلاق، إلخ - في تحول الفلسفة التي قام عليها القانون من نموذج الزوج الأعلى / المرأة المطيعة إلى نموذج الشراكة المتساوية، وتغيير لهجة القانون لتصبح أقل مطالبية للمرأة، وتغيير في أسلوب صياغة القانون ليصبح أسهل في القراءة وأقرب للاستيعاب. استغرقت عملية الإصلاح وقتاً طويلاً، ولم يكن بوسع منظمة واحدة أن تنجح فيها منفردة. استخدمت الجماعات النسائية حججاً وأدلة من أربع زوايا، وهي: الفقه وفلسفة التشريع، وحقوق الإنسان، والسوسيولوجيا، والقوانين والدساتير الوطنية. وقد اعتمدت مقاربتهم للقاعدة الشعبية على مشاكل الحياة الواقعية، فاستخدمن قضايا النساء اللاتي كنّ تترددن على مراكز الأزمات التابعة للجماعات النسائية، وعملن بكثافة مع الإعلام واستخدمن دعمه لإطلاع الجمهور على قضاياهن. القانون ليس مثالياً ولا يزال تطبيقه إشكالياً، لذلك تستمر الجماعات النسائية في العمل على تحقيق المزيد من الإصلاح، خاصة في قوانين الميراث.

بينار إلك كاركان (تركيا) استعرضت الاستراتيجيات التي اتبعتها الجماعات النسائية في حملتين على المستوى الوطني لإدخال إصلاحات كبرى على القانونين المدني والجنائي. شملت إصلاحات القانون المدني: المساواة التامة بين الزوجين، ورفع الحد الأدنى لسن الزواج، ونظام جديد للملكية الزوجية. وفي القانون الجنائي تم تجريم الاغتصاب الزوجي، وإلغاء المواد التي تشير إلى الشرف، والعادات، والأخلاق، والعفة، والاحتشام، وتم تعريف الجرائم الجنسية على نحو تقدمي للغاية، كما تم إلغاء المادة التي تمنح المغتصب العفو لو وافق على الزواج من ضحيته. وقد شملت العوامل التي ساعدت على نجاح الحملة: حقيقة أن الجماعات النسائية كانت استباقية، وأنها أعدت الحجج والاقتراحات بشكل

مكثف، وكونت تحالفات واسعة على مستوى البلاد، وأكدت دائماً على الطبيعة الشمولية لمطالبها، وأنها صاغت واقرحت نصاً محدداً للقانون الجديد بدلاً من الاكتفاء بإبداء مطالب عامة، كما قامت بتشكيل مجموعات ضغط وتشكيل حملات على نحو مكثف وفعال، إلى جانب كثافة نشاطها إعلامياً؛ كل ذلك فضلاً عن قدرتها على الاحتفاظ بمستوى عالٍ من الطاقة والحيوية طيلة سنوات عديدة.

قدمت **رويا رحماني (أفغانستان)** استعراضاً مختصراً للظروف في أفغانستان وملخصاً للاستراتيجيات والآليات التي استخدمت لوضع عقد زواج جديد ثم الحصول على الموافقة عليه. وقد اختارت الجماعة التركيز على عقد الزواج بدلاً من إصلاح القانون لأنه أكثر مباشرةً من الناحيتين الإجرائية والسياسية. وقد طرح الموضوع على مائدة البحث في فترة مبكرة، وقمن بدراسات واستشارات مع أفراد في بلدان أخرى، ثم قمن بتنظيم العديد من المناقشات مع مختلف الأطراف المعنية. وقد أفضى هذا الجهد إلى التقدم بمسودة إلى المحكمة العليا في 2007. رُفضت المسودة في بادئ الأمر، ولكن التحالفات التي أقامتها الجماعة مع شخصيات مؤثرة داخل المحكمة العليا أدت إلى وضعها على الأجندة ثم إقرارها في فترة لاحقة من العام نفسه. لم تتم الموافقة على تضمين كل الشروط في عقد الزواج، ولكن الجماعة تدرك أن الموافقة على العقد والعمل به ليسا نهاية النضال، بل بدايته.

استعرضت **إمرانا جلال (فيجي)** الاستراتيجيات التي تم استخدامها على مدى ثلاث عشرة سنة من الحملات، كانت هي المدة التي تطلبها سن قانون الأسرة الجديد في فيجي. وقد اشتمل القانون الجديد على مواد متعلقة بمحكمة خاصة بالأسرة، ونظام للاستشارات، وإلغاء الطلاق الخطأ والطلاق المعلق (المشروط)، والاعتراف بمساهمة المرأة غير المالية، في الأسرة، والمساواة في حقوق الحضانة، ومواد تتوخى المساواة بين الجنسين في النفقة والملكية، ومطالبة القضاة باستخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتفاقية حقوق الطفل (سي آر سي) أساساً لتفسير القانون. كان أكبر المعارضين الكنيسة البروتستانتية الميثودية القوية، المسيطرة على الحزب الحاكم، والتي استخدمت الانقسامات العرقية للسيطرة على النقاش. كانت القيادة، أثناء تلك العملية، عنصراً حاسماً. وكان التشريع شاملاً إذ ضم المواد القائمة، ولم يكن إصلاحاً مجتزأً. وقد فرضت الضرورة، في بعض الأحيان، التضحية ببعض المواد لتمرير مواد أخرى. واستطاعت الجماعات بناء شراكات استراتيجية، كان بعضها داخل الحكومة نفسها، وكذلك إقامة تحالفات مع أطراف لم تكن من بين الحلفاء المعتادين. انطوت الحملة الإعلامية، والتي كانت هي الأخرى عنصراً حاسماً، على بناء علاقات ثقة مع الصحفيين المتعاطفين. وكان من بين الحجج القوية: التكلفة الاقتصادية لعدم تغيير القانون. وكان على الجماعة أيضاً أن تقدر تكاليف الإصلاح التشريعي من البداية، بما في ذلك تكاليف التنفيذ.

خلال النقاش تبادل الحضور والمتحدثات الرؤى حول عدد من القضايا شملت: استراتيجيات من مصر والصومال، وأهمية وآلية العمل في تحالفات مع الدولة، والتأثير الذي أحدثته القوانين في البلدان الأربعة، وكيف يمكن الحد من حرية تصرف القضاة، ودور صدق الحدس في عملية إصلاح القانون.

الجلسة العامة السادسة: الشبكات والمنظمات الدولية

في هذه الجلسة استعرضت ممثلات عن خمس شبكات ومنظمات دولية جهودهن لدفع حقوق المرأة في السياقات الإسلامية.

قالت **دايزي خان** من المبادرة النسائية الإسلامية في الروحانية والمساواة WISE إن المبادرة انطلقت من أجل تحقيق أربعة أهداف: (1) إنشاء مجلس شوري عالمي للمرأة يعمل من أجل تحقيق العدالة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية اعتماداً على الفتاوى الدينية، (2) إنشاء برنامج أكاديمي لتخريج المفتيات، (3) إنشاء صندوق المرأة المسلمة، (4) تطوير أداة تواصل على شبكة الإنترنت لنشر

قضايا المرأة المسلمة واهتماماتها. وأعربت دايزي عن إيمانها بأن المرأة المسلمة لا يمكن وقف تقدمها وهي جاهزة للوقوف على قدم المساواة بوصفها إنساناً وهبةً من الله.

قالت زاريزانا عبد العزيز إن أول لقاء لها مع نساء في ظل قوانين المسلمين WLUM كان من خلال منشوراتها وتحليلاتها التي جلت أمامها وشرحت النوع الاجتماعي ووضع النساء اللاتي تعشن في ظل قوانين المسلمين. تشكلت "نساء في ظل قوانين المسلمين" سنة 1984 كشبكة تعمل في ظل تبادل في الاتجاهين، إذ يدعم الأعضاء كل منهم الآخر من خلال التضامن واقتسام المعلومات. وتهدف الشبكة إلى تعزيز نضال المرأة، وكسر عزلتها، وخلق روابط بين الجماعات والأفراد. وتشمل أنشطتها توثيق التوجهات القائمة، وتقديم التدريب وبناء القدرات، ونشر المطبوعات، والانخراط في مشروعات جماعية.

قالت راحيه جويال إن شراكة تعلم النساء WLP شبكة عالمية مكونة من 20 منظمة مستقلة ذاتية الحوكمة تعمل معاً من أجل دفع قيادة النساء وتمكينهن. تؤمن الشراكة بأن القيادة الفعالة هي القيادة التشاركية القائمة على الحوار والتعبئة حول رؤى مشتركة. وتعتمد مقاربات الشراكة على مبادئ حقوق الإنسان مع تكيف الاستراتيجيات على السياقات الخاصة بكل بلد ووضع. نشاط الشراكة مرنة ويتسم بالاستجابة للتغير، فضلاً عن انخراطه المستمر في التعلم عبر التواصل المنتظم بين الشركاء. كذلك تقوم الشراكة بتنسيق برنامج للتدريب على القيادة يتم بموجبه منح شهادة معترف بها، ودورات في التوقيع، ويحمل البرنامج عنوان "القيادة من أجل الخيارات Leading to Choices وهو متاح في 17 نسخة رسمية تختص كل منها بثقافة ولغة محددتين، كذلك تدعم الشراكة حملات مناصرة حقوق المرأة، وتروج لاستخدام التكنولوجيا في المناصرة.

قالت بينار إيلك كاراكان وأحمد بيلاندج من التحالف من أجل الحقوق الجنسية والجسمانية في المجتمعات المسلمة إن التحالف تم إنشاؤه سنة 2001 بهدف تقويض الاعتقادات المتعلقة بالحقوق الجنسية والجسمانية، وأوضح أن القمع الجنسي الذي تتعرض له المرأة المسلمة ناتج عن مزيد من مظاهر الظلم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، عبر حجب طويلة من الزمن. أعضاء التحالف البالغ عددهم 40 عضواً من الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا مختلفو المشارب، منهم منظمات غير حكومية تعمل جنباً إلى جنب مع معاهد أكاديمية حول قضايا مختلفة مثل حقوق المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز، وحقوق المثليات والمثليين وثنائي التوجه الجنسي، والمتحولين جنسياً، والشواذ، والصحة الجنسية والإنجابية. المبدأ الذي يقوم عليه التحالف هو أن الجنوسة ليست قضية خاصة ولكن ميدان للنضال السياسي والاجتماعي، والاقتصادي من أجل المساواة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية. نشاط التحالف متعدد التخصصات، ويشمل حشد التأييد على المستوى الدولي، وإجراء البحوث، وإصدار المطبوعات، وتنظيم الدورات التدريبية، والحملات الجماعية.

أوضحت عزة كرم، من صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، أن الصندوق يعمل في ثلاثة ميادين رئيسية، وهي: الحقوق الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، والسكان بشكل عام، وهو ما يشمل الهجرة، والحضرنة، والشباب، وقضايا البيانات والإحصاءات. وكانت للصندوق الريادة في استخدام مقاربة جديدة ترى في الثقافة، والنوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان أساساً متكاملًا لأي برنامج أو مشروع تنمية. وقد وعى الصندوق أن حقوق الإنسان، رغم كونها أحد المسؤوليات الرئيسية لنظام الأمم المتحدة بأسره، فإن تحقيقها وتطبيقها بشكل فعال يتطلب التعامل بشكل منهجي مع الثقافة. وبعد أن أدركنا أن المنظمات الدينية تقوم بعمل مكثف في مجال الحقوق الإنجابية، قرر الصندوق التعامل مع تلك المنظمات على أساس كل حالة على حدة، معتمداً على مبادئ استرشادية، في البلدان التي للصندوق فيها برامج.

ركزت المناقشة على قرار الصندوق بالتعامل مع المنظمات الدينية العاملة في المجال، وكذلك الاستراتيجيات والأفكار المتعلقة باستخدام الإعلام.

اليوم الرابع: الجلسة العامة السابعة والثامنة والانقسام في مجموعات صغيرة (3)

الانقسام في مجموعات صغيرة (3): مناقشات مائدة مستديرة متوازية نحو تحقيق المساواة والعدل

انضم كلٌّ من المشاركين في هذه المجموعة من الموائل المستديرة المتوازية إلى واحدة من 11 مجموعة ركزت على موضوعات شديدة التباين، من بناء التحالفات، إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات، والمقاربة الشمولية للنصوص الدينية وعدم اجتزائها، وتطوير نموذج لعقد الزواج، واستخدام نتائج البحوث في حملات حشد التأييد. وفرت هذه المناقشات – التي استنثرت الأفكار فيها مجموعة منتقاة من المشاركين الذين أطلعونا على تجاربهم وخبراتهم – مساحة غير رسمية ومفتوحة لاقتسام التجارب والتحديات في مجال حشد التأييد من أجل المساواة والعدل في الأسرة. شملت أهم موضوعات النقاش:

أ. مقارنة كلية متكاملة: تبرير المطالبة بالعدل والمساواة في الحملات المطالبة بتغيير قوانين الأحوال الشخصية والأسرة (انجليزي – فرنسي): قدم المشاركون من إيران، والمغرب، ومالي معلومات عن تجاربهم في استخدام المقاربة الشمولية لدفع الإصلاح أو مكافحة المقترحات الرجعية. ركزت المداخلة الإيرانية على التنام شمل النشطاء الإسلاميين والعلمانيين في معارضة قانون الأسرة الجديد المقترح الذي تم عرضه على البرلمان في أواسط 2008، ونجاحهم في مسعاهم. وفي مالي، بعد أن أظهرت دراسة أن المرأة ليس لها وضع اجتماعي سواء بوصفها مواطنة أو داخل الأسرة، اقترحت الجماعات النسائية إصلاحاً لقانون الأسرة سوف يتم عرضه على البرلمان في أبريل/ نيسان 2009. أما في المغرب، فقد اعتمدت الجماعات النسائية على ست نقاط منهجية رئيسية في حملتهن الناجحة من أجل إصلاح المدونة. تلك النقاط هي: توضيح هوية التحالف، وصياغة المطالب بشكل واضح، وفهم السياق، وتحديد اللاعبين الآخرين المعنيين، وتحديد أفضل السبل للتأثير على صناع القرار، وتبني موقف إيجابي طويل الأمد للحفاظ على استدامة الحركة. اشتملت النقاشات المتشعبة التي تلت تلك المداخلات على طرح المزيد من المعلومات حول الجماعات العلمانية في إيران، واقتسام التجارب في نيبال، والسنغال، والسودان، وأفكاراً حول توحيد الجماعات النسائية العلمانية والإسلامية، والاستراتيجيات الإضافية التي يمكن استخدامها لإصلاح الحركات، واستخدام الحجج الاقتصادية في الإصلاح، وتبادل الآراء حول الإرادة السياسية والتأثير في صناع القرار.

ب. مقارنة كلية متكاملة: تبرير المطالبة بالعدل والمساواة في الحملات المطالبة بتغيير قوانين الأحوال الشخصية والأسرة (انجليزي – فرنسي): مداخلات من المغرب، ومصر، وجنوب أفريقيا، وماليزيا استعرضت فيها المتحدثات الاستراتيجيات والتجارب والتحديات المتعلقة بحشد التأييد من أجل إصلاح القانون، في سياقات كلٍ منهن. استعرضت المداخلة المغربية اثنتين من الاستراتيجيات الأساسية التي استُخدمت في حشد التأييد الناجح من أجل إصلاح المدونة، وهما: اعتماد الإطار الشامل الذي يمزج بين الحجج الدينية، وحجج حقوق الإنسان، والحجج القانونية، وواقع المرأة من جانب، والتركيز على انتهاج الحركة فكراً استراتيجياً طويل الأمد من جانب

آخر. أما المصريون، الذين هم حالياً بصدد إصلاح القانون، فقد تسلحوا بالإحصائيات، وأثاروا النقاش بين الفقهاء، والحوار بين مختلف القوى حول القضية، وأكدوا على امتلاك المنظمات غير الحكومية لأجندتها الخاصة الواقعية، ويراقبون الموقف بشكل مستمر. وفي جنوب أفريقيا، أدت الديناميات والتوترات المعقدة داخل المجتمع الإسلامي، وعلى النطاق الأوسع، إلى جعل قانون الأسرة المسلمة مجالاً للتنافس. وقد شكل قانون الزواج للمسلمين الذي أعدته المنظمات غير الحكومية، بعد مشاورات مكثفة بين الزعماء الدينيين والمجتمع، توفيقاً معقولاً بين طرفي النقيض. وجاءت المداخلة الماليزية استعراضاً للتآكل الذي أحدثته الإصلاح الرجعي لقانون الأسرة الذي كان تقديمياً في البداية. وبعد مقاومة هذه التعديلات والنضال من أجل إدخال تعديلات صغيرة أخرى هنا وهناك، شرعت الجماعات النسائية الآن في بناء الأساس لاقتراح شامل للإصلاح قائم على المساواة والعدل. وقد ركزت المناقشات على كيفية حماية منجزات الحركة النسائية من ردود الفعل السلبية، والتعامل مع تنوع المجتمعات، والحوار مع من هم في وضع قوي، وما إذا كان استخدام حقوق الإنسان والحجج الدينية أكثر فائدة من استخدام حقوق الإنسان وحدها، ومسودة قانون الأحوال الشخصية البحريني.

ج. التفاوض حول النعيم: استخدام عقود زواج نموذجية لتحقيق المساواة داخل الأسرة: مداخلات من المملكة المتحدة، ومنطقة المغرب العربي، وكندا، قدمت فيها كل متحدثات نماذج من عقود الزواج النموذجية التي تم اقتراحها بوصفها آلية لمساعدة النساء على المطالبة بحقوقهن في الزواج. كذلك كانت هناك مداخلات من المملكة العربية السعودية تحدثت فيها صاحبته عن كيفية استخدام عقود الزواج هناك. تم اعتماد العقد النموذجي في المملكة المتحدة في أغسطس / آب 2008 بعد أربع سنوات من الدراسة والتشاور والتفاوض، واعتمد على نموذج للعدل والمساواة بين الزوجين. أما في المغرب فقد وضعت العقد "جلوبال رايتس" بالتعاون مع 15 منظمة غير حكومية محلية وشركاء محامين في الجزائر، وتونس، والمغرب، بعد مشاورات في المجتمع مع نحو 1500 امرأة. أما عقد الزواج النموذجي الكندي ومذكراته التفسيرية فقد وضعها المجلس الكندي للنساء المسلمات، واشتمل على بنود متعلقة بالزواج، والطلاق، ومنح الزوجة الحق في التخليق. وفي المملكة العربية السعودية من المعتاد اشتمال عقد الزواج على حقوق للرجل والمرأة، ولكن يحق للطرفين إضافة شروط أخرى عادةً ما تقبل بها المحكمة وتتمتع بالإلزام القانوني، طالما لم تقوض الغرض الرئيسي من عقد الزواج والحقوق الناشئة عنه. بعد انتهاء المداخلات، تم طرح المزيد من النماذج من أفغانستان وسوريا، كما تناقش الحضور في المسائل المتعلقة بالخضوع الجنسي والمتعة الجنسية في الزواج، ودور الولي في عقد الزواج، وتطبيق عقود زواج المسلمين في الأنظمة المدنية، وإصلاح قانون الأسرة في المغرب، ووضع قوانين الأسرة في المملكة العربية السعودية، والأوضاع السياسية والاجتماعية في كندا.

د. أفضل الأصدقاء والشريك الغريب: بناء التحالفات وتكوين الشبكات من أجل حملات ناجحة: مداخلات من ماليزيا، وتركيا، والنيجر، ومصر استعرضت فيها المتحدثات تجاربهن مع بناء التحالف وتكوين الشبكات. أوضحت التجارب التركية مع حملات القانون المدني والقانون الجنائي كيف أن بناء أنواع مختلفة من التحالفات أمر له ضروراته التي تختلف باختلاف السياق. وبما أن الكل يعرف قضايا القانون المدني، فقد كان تكوين تحالف ضخم بسرعة أمراً يسيراً؛ أما قضايا القانون الجنائي فكانت أقل ذبوعاً وأكثر إثارة للجدل لأنها تتعامل مع الجنوسة، لذلك كان يجب أن يبدأ التحالف صغيراً، ويعمل أعضاؤه معاً بشكل مكثف لفهم القضايا وتطوير مقترحات ملموسة، ثم دعوة الآخرين للانضمام. في النيجر، مرت الجماعات النسائية بنجاح في بناء التحالفات مع جماعات اجتماعية – اقتصادية شديدة التباين عشية الإصلاحات الديمقراطية، وواجهن أيضاً فشلاً محتملاً عندما لم تُنشأ مثل تلك التحالفات أثناء وضع مسودة قانون الأسرة الجديد، وشعرت الجماعات الشعبية حينها بأنها مستبعدة. وفي ماليزيا ركز تحالف صغير من الجماعات النسائية على قضايا وخدمات متنوعة وحشد التأييد لإصلاح القانون طيلة 25 سنة معتمداً في ذلك على

قائمة مستمرة من المطالب متعددة الموضوعات، شهدت نجاحات صغيرة وكبيرة. وفي مصر، بعد أن أظهرت الدراسات أن المرأة المسيحية تتأثر سلباً أيضاً بالقوانين والممارسات التمييزية، قامت الجماعات بتكوين شبكات وبناء تحالفات مع القيادات المسيحية والإسلامية من خلال الحوار والتشاور والدراسات الأكثر تركيزاً، والصبر والمثابرة. تبادل الحضور النقاش حول التحديات والحلول المقترحة للأوضاع في باكستان، ومصر، والهند، وأستراليا. وتركز جانب كبير من النقاش على توسيع قاعدة العاملين في مجال حقوق المرأة - بناء جيل ثانٍ، وضمان المشاركة والتمثيل السياسيين القويين للمرأة، وما إذا كان من المفترض إشراك الرجال في التحالفات، وكيفية تحقيق ذلك.

هـ. إسماع صوتنا: كيف يمكن فتح نقاش عام حول الإسلام بوصفه مصدراً للقانون والسياسات العامة: استعرض نشطاء من ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، والهند، وشبكة شراكة تعلم المرأة الدولية تجاربهم في النقاش العام والجدل حول الإسلام. في ماليزيا بدأت أخوات في الإسلام جهوداً منسقة للوصول إلى نساء الطبقات الشعبية لتعليمهن ورفع وعيهن بقضايا قانون الأسرة حتى تدعمن الاقتراح بإجراء إصلاح شامل للقانون يقوم على المساواة والعدل. في المملكة العربية السعودية لا يزال غير مسموح بإنشاء منظمات مجتمع مدني، لذلك لجأت النساء إلى تنظيم جهودهن بشكل غير رسمي وخلق مساحات لهن باستخدام الإنترنت، والتواصل مع الإعلام الوطني والدولي لتحدي الزعامات الدينية، وتعبئة الدعم من خارج البلاد ليساعدهن ذلك في حملاتهن المحلية. وفي تامليل نادو بالهند بدأت النساء المسلمات في تنظيم أنفسهن بعد أن أدركن أنهن تواجهن الظلم بوصفهن نساء مسلمات، وليس لهن صوت لمعارضة هذا الوضع. ففي 2003 بدأت تشكيل جماعتهم الخاصة، وقد أصبحت هذه الشبكة تضم الآن 15000 عضوة وتدفع في اتجاه إنشاء مسجد للنساء وتطالبن بحقوقهن داخل المجتمع ومن الدولة. أما شراكة تعلم المرأة فتعمل مع أكثر من 20 جماعة حول العالم في برامج تركز على أن كل امرأة قائدة. تتناقش النساء المشاركات في تلك البرامج في القضايا وتتعلم كيفية التواصل والحوار للوصول إلى اتفاق، واحترام الاختلافات إن لم يكن الاتفاق ممكناً. ناقش الحضور تجارب أخرى من نيبال، والهند، ومواجهة مقاومة الزعامات الدينية، ومدى الأمان في العمل مع الإعلام الدولي في المملكة العربية السعودية، وارتداء أو خلع الحجاب في مختلف السياقات، ووضع الاستراتيجيات للسياقات المختلفة، والنقاش حول الإسلام داخل المجتمعات المتعددة الديانات والمتعددة الأعراق.

و. إصلاح القانون سهل - الصعب هو تنفيذه: بعد مداخلات من باكستان، ومصر، وإيران، ونيجيريا علق الحضور بأن الإصلاح القانوني ليس سهلاً، وأن تنفيذ هذا الإصلاح أصعب بكثير. ففي باكستان كانت التنفيذ مشكلة كبرى حيث أن الرسميين ضعيفي التدريب وليست لديهم حساسية تجاه النوع الاجتماعي، وهناك جهل بالقانون أو تطبيقه "بالسمع" وقد تستغرق القضايا، خاصة قضايا الطلاق التي ترفعها النساء، سنوات للفصل فيها. وبعد تطبيق إصلاح "الخلع" المصري، أصبح التطبيق الآن مشكلة كبرى. وقد أظهرت دراسة أجريت على المحاكم القائمة على الوساطة أن طبيعة عملية الإصلاح تؤثر في التطبيق، وأن أجنادات الإصلاح المختلفة قد تقوض كل منها الأخرى، وأن القوانين الجيدة تقل فاعليتها كثيراً في تحقيق المساواة والعدل بين الجنسين لو تبنى مطبقوها رؤى تمييزية، وأن الفجوات في الموارد والتشريعات تؤثر على المتقاضيات من النساء. وفي إيران أنجز البرلمان الإصلاحي الكثير لحقوق المرأة، ولكن بعض تلك الإنجازات تغيرت مع تغير القيادة السياسية. أما في نيجيريا، فقد كان التطبيق شديد الصعوبة نظراً لعمق تجذر رؤية الناس للمرأة والعلاقات الزوجية، وقد تستمر الممارسات التقليدية رغم الإصلاحات. في المناقشات التي تلت تلك المداخلات تحدث المشاركون عن أهمية تغيير ثقافة المحكمة، والتعليم، ورفع الوعي بوصفها جميعاً جزءاً أساسياً من التنفيذ، كما تحدثوا عن تأثير المشاكل السياسية على إصلاح القانون وتطبيق الإصلاح، والتحديات التي تواجهها الطبقة الشعبية، ومشاكل التطبيق المرتبطة

بقوانين العنف المنزلي تحديداً، والتعامل مع حقوق المرأة من خلال البرامج الاجتماعية بدلاً من الإصلاح القانوني.

ز. حمل القوي على الإصغاء: العمل مع صناع القرار: قدمت المداخلات من باكستان، ومالي، وتركيا قصصاً عن العمل مع صناع القرار من أجل الدفع لإحداث تغييرات في القوانين أو الحصول على دعمهم لتغيير الممارسات التمييزية ضد المرأة. ففي باكستان استخدمت قاضية سابقة، كانت أيضاً رئيسة للجنة الوطنية لأوضاع المرأة، علاقاتها مع القضاة الآخرين وأعضاء البرلمان لبناء دعم وحشد تأييد لإصلاح قوانين إقامة الحد، بينما قامت الجماعات النسائية بتنظيم الأنشطة من قبيل المظاهرات والمسيرات الحاشدة، والعمل مع الوسائط الإلكترونية، والبرامج الإذاعية، وكتابة المقالات، إلخ. وفي مالي أجرت إحدى الجماعات النسائية دراسة حول تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة واستخدمت النتائج في بناء تحالفات مع زعماء دينيين تقدميين أقوياء يستطيعون تقديم الدعم من خلال التحدث في البرامج الحوارية، والمشاركة في النقاشات، وتكوين شبكات مع الزعماء الدينيين الآخرين. وفي تركيا ساهم في جانب من الحملات للقانونين المدني والجنائي بناءً شبكات قوية مع البرلمان لضمان وجود حلفاء للجماعات من بين النواب والعمالين معهم، وحتى يكونوا على بينة ممن يستطيعون إقناعه ومن لن يدعم مواقفهم أبداً. تطرقت المناقشات التي تلت تلك المداخلات إلى إمكانيات التعامل مع صناع القرار، واستراتيجيات الإصلاح، والمشاركة السياسية للمرأة، ودور القضاة في إنفاذ القوانين التمييزية، والقضايا المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للمرأة.

ح. استخدام تكنولوجيا المعلومات بوصفها وسيلة لإحداث تغيير اجتماعي: مداخلات من شراكة تعليم المرأة، والهند، وجامبيا استعرض أصحابها أهمية استخدام المنظمات النسائية للإنترنت ووسائل الإعلام، وكيف يمكن لتلك الأدوات أن تكون من حلفائنا. تستخدم شراكة تعلم المرأة تكنولوجيا من قبيل موقعها على الإنترنت، والبلوجز، والفليكر، ويوتيوب، والفيس بوك، وغيرها من الأدوات التفاعلية على الشبكة لدعم الوصول إلى شركائها في 20 دولة، وكذلك في حملاتها لحشد التأييد في موضوعات المواطنة، والقوانين التمييزية ضد المرأة في إيران، وقانون الأسرة، ورفع التحفظات على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). حملة الاتصالات النافذة "دق الجرس" في الهند، حملة وطنية تستخدم وسائط متعددة مثل وسائل الإعلام (التلفزيون، والإذاعة، والصحافة)، والوسائط الحديثة (موقع تفاعلي على الإنترنت)، والتعبئة الشعبية (حافلة صغيرة تتجول عبر الهند وتدريب للشباب ولقادة المجتمع) للوصول إلى 130 نسمة لرفع وعيهم حول إنهاء العنف المنزلي. وفي جامبيا، حيث ترتفع معدلات الأمية وينخفض مستوى النفاذ إلى التكنولوجيا، تُستخدم البرامج الإذاعية لرفع الوعي حول قضايا المرأة، مع الاهتمام بالفئات الرئيسية والثانوية المستهدفة في كل رسالة، واللغة الأكثر فاعلية في التواصل مع الفئات المستهدفة، وكيفية التعامل مع الاستجابات السلبية. في النقاش الجماعي تم طرح المزيد من الأمثلة على استخدام التكنولوجيا في بلدان أخرى، وأهمية تقييم تأثير البرامج التكنولوجية والممارسات الجديدة الإيجابية في الاتساع بنطاق النشاط على شبكة الإنترنت.

ط. تحويل نتائج البحوث إلى مواد يمكن استخدامها في حملات حشد التأييد: ناقش المشاركون أهمية البحوث ومواد حشد التأييد في الحملات الناجحة، وكذلك أهمية تكوين التحالفات بين القواعد الشعبية، وحشد التأييد للسياسات في تغيير المواقف وترويج الممارسات التي من شأنها تحقيق مساواة أكبر. في باكستان استخدم مركز "شيركات جاه" النتائج التي توصل إليها برنامج بحثي كبير حول المرأة، والقانون والأحوال الشخصية في إنتاج مطبوعات متعددة ومتنوعة شملت كتيبات عن القوانين، وكتيبات رسوم كاريكاتورية للمجتمعات الشعبية، وقصص حياة من الميدان، ونظرة عامة على السياق السياسي والقانوني، وأداة لتكوين جماعات الضغط وحشد التأييد، وذلك من أجل إتاحة الفرصة للأراء والتدخلات على كل المستويات أن تكون مبنية على معلومات دقيقة.

كذلك قام المركز الكندي للنساء المسلمات بمشروعات بحثية حول المشاركة المدنية وقوانين الأسرة، أسفرت عن تنظيم دورات تدريبية وجهود لرفع وعي النساء المحليات، وكتيبات تقارن بين القانون الكندي والشريعة الإسلامية، ومؤتمرات لاقتسام نتائج البحوث، ومجموعة أدوات تدريبية للمعلمين. وفي ماليزيا اعتمدت أخوات في الإسلام على دراساتها ومؤتمراتها لإصدار مطبوعات شملت كتباً تجمع دراسات حالة، وكتيبات تشتمل على أسئلة وأجوبة بسيطة. وتأمل أخوات في الإسلام أن تستخدم الفنون الشعبية (المسرح، خيال الظل، إلخ) وكذلك الدوريات الأكاديمية التقليدية لنشر نتائج المشروع البحثي الحالي الذي أجري على المستوى الوطني حول تعدد الزوجات. وفي إيران، استُخدمت مجلة "زانان" أداة لاقتسام الأفكار الجديدة وإجراء الحوارات وتنظيم الموائد المستديرة بين نساء علمانيات، وفقهات، وإسلاميات، وكذلك في نشر الخطوط العريضة للمناهج الجديدة في تفسير القرآن. شملت الموضوعات التي جرت مناقشتها بعد تلك العروض البحوث المتعلقة بالعنف المنزلي والزواج المبكر، وكيفية التأثير على الحكومات باستخدام البحوث، والتعامل مع الحكومات التي لا تأخذ البحث العلمي على محمل الجد، واستخدام البحوث في حملات رفع الوعي وتمكين المرأة، والحفاظ على استدامة المعلومات والدعم على المستوى المجتمعي، وإشراك الرجال في العمل، واستخدام مصطلح "نسوية".

ي. فتح أبواب الاجتهاد في قواعد الفرائض؟ طرحت مداخلات المغرب وتونس استعراضاً مطولاً للحملات التي يقومون بها في الدولتين لحشد التأييد لإصلاح قانون الميراث. في تونس بدأت الحملة بعريضة تطالب بفتح النقاش حول إصلاح قوانين الميراث، أثارت اعتراضات واسعة من المعارضة. وقررت الجماعات النسائية الرد على تلك الاعتراضات على كل المستويات – الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، إلخ. – من خلال ورش عمل في مختلف مناطق البلاد لفهم مواطن القلق الرئيسية، وتنظيم سلسلة من اللقاءات لمتحدثين بارزين، وإطلاق كتاب عن الميراث، والقيام بمجموعة من الدراسات النظرية والإمبيريقية حول حقائق هذا الموضوع. استُخدم كل ذلك لتطوير الحجج الاجتماعية، والقانونية، والثقافية، والتاريخية. وفي المغرب تبني الجماعات على نجاح إصلاح المدونة في 2004، متسلحين في ذلك بمشروعات بحثية وتطوير حجج جديدة. وقد وجدت تلك الجماعات أمامها فرصاً جديدة كما واجهت عقبات جديدة بسبب تغير الوضع السياسي. كذلك بدأ النشاط في المغرب، وتونس، والجزائر في العمل أيضاً على تنظيم حملة إقليمية حول إصلاح المواريث. تحدث المشاركون أثناء النقاش عن الأهمية النسبية لمختلف أنواع الحجج، وأهمية دراسة الممارسات الفعلية، والنصوص الإسلامية التي يمكن أن تدعم الإصلاح.

ك. أخوات يقمن بالمهمة من أجلنا: مقارنة غير المتخصصات للنصوص المقدسة: جرت هذه الجلسة في شكل نقاش مفتوح؛ إذ لم يكن هناك متحدثات رئيسيات، لأن كل المشاركين اعتبروا "خبراء" ولهم أصوات يعتد بها وتجارب وآراء. بدأ النقاش بقصة أخوات في الإسلام وكيف بدأت بمجموعة صغيرة من النساء اللاتي أردن الاستزادة من المعرفة بحقوق المرأة في دينهن وبدأن قراءة القرآن معتمداً على معارفهن في التعليق على القوانين والممارسات التمييزية التي يتخذ الإسلام ذريعة لتبريرها. قالت المشاركات من المملكة المتحدة، وتايلاند، ومصر، ونيجيريا إنهن ترين أن المرأة يجب أن يكون لها أن تقرأ القرآن بنفسها، بما أن القرآن نفسه يقول في مواضع كثيرة "فليتدبرون" "فليتفكرون"، ومع ذلك فهي تلقى معارضة أو إسكاتاً لصوتها في كثير من البلدان عندما تحاول أن تتحدث عن القرآن فتمنع من ذلك على أساس أن ليس لديها العلم الكافي، أو أنها لا ترتدي الحجاب، أو لمجرد أنها امرأة. وقال عدد قليل من المشاركين أنه رغم أن غير الخبيرات يمكن أن تثرن قضايا مهمة، فلا تزال هناك حاجة لآراء الخبراء، وللناس بعد ذلك تقييم الآراء بأنفسهم. واستعرض العديد من المشاركات الاستراتيجيات التي استخدمتها للتغلب على المعارضة، ومنها زيادة التعليم، والتدريب على يد خبراء، والنقاش مع الفقهاء، ودفع الداخلين في الدين جديداً إلى إثارة القضايا لدفع استمرار النقاش، والتأثير في النساء العاديات، واستخدام الإعلام. واختتمت الجلسة بطرح كل من المشاركين لملاحظة ختامية حول المضي قدماً.

الجلسة العامة السابعة: استخدام البحوث في دعم مقترحات المساواة وعدم التمييز

استعرض المتحدثون الأربعة في هذه الجلسة الخطوط العريضة لمشروعات بحثية جديدة تهدف إلى دعم المقترحات المطالبة بالمساواة في الأسرة ومطالب التغيير.

ماسجاليزا حمزة (ماليزيا) من أخوات في الإسلام استعرضت الدراسة المسحية الضخمة التي أجرتها أخوات في الإسلام على المستوى الوطني حول "تأثير تعدد الزوجات على الأسرة". تهدف هذه الدراسة إلى جمع المعلومات عن كيفية تأثير تعدد الزوجات على الأسر التي تمر بهذه التجربة وكذلك فهم ديناميات الأسر المتعددة الزوجات، وتحديد تأثير تلك الممارسة على البالغين والأطفال على المستويات العاطفية، والاجتماعية، والمالية، وما إذا كان الإطار القانوني الحالي يوفر حماية ملائمة تضمن تحقيق العدالة في الزوجات التعددية. وقد قررت أخوات في الإسلام الاضطلاع بهذا المشروع بعد أن أدركت مدى الدعم الذي يمكن أن تقدمه البيانات التي يتم جمعها بشكل منظم (في مقابل الروايات ودراسات الحالة التي جمعتها أخوات في الإسلام من مركزها للرعاية القانونية) لمطالبها بحماية أكبر للزوجات والأطفال وتنظيم تعدد الزوجات. أجريت هذه الدراسة على أربع مناطق وشملت 1500 زوج تقريباً، والزوجات الأوليات، والثانيات، وأبناء الزوجة الأولى والثانية، إلى جانب لقاءات معمقة ومناقشات جماعات تركيز شاركت فيها أعداد صغيرة ممن أجريت عليهم الدراسة. لا تزال الدراسة في مرحلة جمع البيانات، ولكن النتائج الأولية متاحة.

محمد العايدي (المغرب) استعرض دراسة اجتماعية وقانونية أجريت في المغرب حول "قواعد الميراث وممارسات الانتفاخ حولها". ينص قانون الميراث المغربي، والمستمد في جانب كبير منه من قواعد الفقه الإسلامي على قائمة الورثة مع ترتيب أولوياتهم في الميراث ونصيب كل منهم. وقد أدت الطبيعة الصارمة لتلك القواعد إلى لجوء الناس إلى استراتيجيات أخرى للتحايل على القانون. شملت الدراسة النوعية التي أجريت على تلك الاستراتيجيات جمع البيانات من خلال استبيانات تم طرحها على المشتغلين بالقانون، مثل المحامين، وكتاب العدل، ومساعد المحامين، وغيرهم من أرباب المهنة المحتكين بمن يسعون للانتفاخ حول قوانين الميراث. وقد أكد كل المشتغلين بالقانون على وجود ظاهرة التحايل على القانون لاستبعاد النساء، وقال كثير منهم إن تلك الظاهرة منتشرة على نطاق واسع ويقوم بها الرجال والنساء على حد سواء، ومن كل مستويات التعليم ومختلف الفئات الاجتماعية. كل الأدوات المستخدمة للانتفاخ على القانون تتم وفق الإطار القانوني، وتشتمل على عدد من الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها على أي نوع من الأصول أو الممتلكات.

قالت **فيفيان وي من (كونسورتيوم برنامج بحوث تمكين المرأة في السياقات الإسلامية)** في مداخلتها التي جاءت بعنوان "تمكين النساء في السياقات الإسلامية" إن السؤال الرئيسي الذي تسعى منظمتها للتوصل إلى إجابة عليه في بحوثها هو: هل تعمل المرأة في الطبقات الشعبية على تمكين نفسها؟ وكيف تمكن نفسها؟ وكيف تتخطى القوى التي تعترضها؟ وكيف تعبئ القوى الداعمة؟ تجري منظمة تمكين المرأة في السياقات الإسلامية دراسات في أربعة بلدان رئيسية (باكستان، وإيران، وإندونيسيا، والصين) كما تجريها في بُعد عابر للحدود ويتعلق بالهجرة. تميز البحوث بين المستويات الكبرى، والوسطى، والصغرى، وبين المجالين الخاص والعام. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم صحة فكرة أن النسوية مفهوم غريب "غربي"، كما أوضحت تلك النتائج وجود مفهوم تأسيلي للنسوية، بمعنى أنه مرتبط بأصل كون المرأة امرأة، ويستند إلى فكرة أن كل النساء تواجهن عقبات مرتبطة بالسلطة والذكورية. وهناك أربع آليات للسيطرة الذكورية وهي: العنف القائم على النوع الاجتماعي، والإقصاء

عن الموارد، والإقصاء عن اتخاذ القرار، والتفسيرات الثقافية المزدرية للمرأة بما فيه التفسيرات الدينية. تنظر منظمة تمكين المرأة في السياقات الإسلامية على تحركات النساء على المستوى الفردي والجماعي من زاوية ضرورة التحرك الجماعي في المجال العام من أجل إحداث التغيير.

ألفت شارين جوكال من جمعية حقوق المرأة في التنمية، الضوء على دراسة الجمعية حول "مقاومة وتحدي الأصوليات الدينية"، وهي إحدى مبادرات الجمعية لتعزيز مقاومة الأصوليات الدينية عبر الأديان والمناطق، واقتسام المعرفة والتجارب، وفتح المزيد من المساحات للحوار داخل مجتمع حقوق المرأة وخارجه. تناولت الدراسة واقع حياة ناشطات حقوق المرأة في 160 دولة وتأثير الأصوليات الدينية على عملهن وحيواتهن بشكل عام، وذلك بهدف تعزيز المناصرة الجماعية حول القضايا. استخدمت الدراسة، التي أجراها فريق بحثي على مدى عامي 2007 و2008، 1600 دراسة مسحية كاملة ومقابلات مع 51 خبير رئيسي. وقد أكدت النتائج المكثفة للدراسة أن زيادة الأصوليات تمثل مصدر قلق متنامي لناشطات حقوق الإنسان في العديد من السياقات، وأن هناك اختلاف في استيعاب المفهوم أحياناً ما يتداخل مع مفاهيم أخرى، وأن هذا التأثير كثيراً ما يسفر عن وجهه في صورة السيطرة على المرأة. وترى جمعية حقوق المرأة في التنمية أن تحدي الأصوليات الدينية يتطلب منا التوصل إلى أرضية مشتركة أوسع واستجابات أكثر فاعلية.

طُرحت أثناء فترة المناقشة أسئلة وتعليقات حول موضوعات الدراسات، وكذلك بعض الموضوعات المرتبطة بها مثل: تعدد الزوجات، والضغوط التي تتعرض لها المرأة حتى تتزوج، والممارسات والمقاربات البحثية التي تهدف إلى تمكين المرأة، والممارسات المتعلقة بالأُم وخط النسب لها، ومسائل الوقف والميراث في البلدان الأخرى، والأصوليات الدينية.

الجلسة العامة الثامنة: مساواة بلا استثناءات

خلال الجلسة العامة الأخيرة تناقش المتحدثون والمشاركون حول التفاعل بين القوانين الدينية والعرفية و ضمانات تحقيق المساواة وعدم التمييز في الدساتير والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

تحدثت ماهناز أفخامي (إيران / الولايات المتحدة) في كلمتها التي جاءت بعنوان "العقيدة والحرية" عن معضلة محاولة المرأة المسلمة التفاوض حول حقوقها بوصفها إنساناً وامرأة وحقوقها كمسلمة. ليس الإسلام هو الذي يكبل المرأة بل تاريخ من النظام الذكوري. فكل الديانات ترى المرأة مكملًا للرجل. وعندما بدأت المجتمعات في التحرك نحو الحداثة ظل وضع المرأة وحدها، خاصة في الأسرة، على حاله. غير أن المرأة أصبح لديها الآن وعي فردي، في مقابل الوعي الجماعي، وهو ما سمح لها بالمطالبة بالحقوق في المشاركة في صنع القوانين بدلاً من الخضوع للقوانين القائمة بوصفها غير قابلة للتغيير. وهو ما استثار ردود فعل من الأصوليين في كل المجتمعات والديانات، كانت المرأة ضحيته الرئيسية في العادة. ويستخدم الإسلاميون حججاً داخلية تتمثل في منعة النص على التأويل، وحججاً خارجية تتعلق بالنسبية الثقافية لتبرير القمع المنظم لحرية المرأة والإجبار الرسمي على عدم مساواتها. وترد المرأة الآن بطرح الأسئلة والمطالبة بالإجابات. فهي تطالب اليوم بحقوقها، ورفض العنف، وبالهيوية الشخصية، والحرية، والخصوصية، والاعتراف بأن الدين تجربة شخصية بحتة. ومع ما تستوجبه العولمة من تبادل للأفكار والاستراتيجيات وما توفره من تضامن في حركة المرأة، ينبغي على النساء أن تجمع قواها لمعارضة التفسيرات الأصولية للإسلام.

ركزت رشيدة مانجو (جنوب أفريقيا) في ورقتها التي جاءت بعنوان "التوترات بين ضمانات المساواة الدستورية وقوانين الأسرة" على أن التوترات بين الحقوق في المساواة وعدم التمييز والحرية الدينية تمثل تحديات أمام ناشطات حقوق المرأة، إلى جانب ضرورة جعل قوانين الأحوال

الشخصية على اتساق مع الإطار العام لصكوك حقوق الإنسان الدولية. فالعديد من البلدان لديها أنظمة لقوانين الأسرة قائمة على الدين أو العرف أو التقاليد، ولكنها تنتهك حقوق الأفراد مع إعلانها للحق في حرية العقيدة على حق المرأة في المساواة. بيد أن على كل الدول أيضاً التزامات بدفع الحقوق وحمايتها والوفاء بها. ويتمثل التحدي في تحويل مفاهيم حقوق الإنسان المجردة إلى ضمانات فعلية في الدساتير والقوانين المحلية حسب سياق كل دولة. فللدول المختلفة أساليب مختلفة في محاولة توفير ضمانات فعالة وحقيقية للحق في المساواة، والحق في العقيدة والثقافة. في عالم مثالي تغدو المبادئ والمؤسسات الدستورية، وحقوق الإنسان، والمواطنة هي القاعدة، ويُسمى الحق في المساواة أساساً لتفسير الحق في حرية العقيدة.

استعرضت **عليها هوجبن (كندا)** دراسة حالة من كندا حول تحدي **"كفالة المساواة دون استثناءات"**. فعلى الرغم من أن القوانين الكندية قوانين علمانية تكفل مساواة المرأة، فقد برزت مؤخراً قضية مثيرة للجدل تتعلق بقانون التحكيم الخاص بالنزاعات التجارية والذي اشتمل على مواد تسمح بتطبيق قوانين خاصة بسلطات قضائية أخرى في التحكيم الخاص الملزم قانوناً. وقد فتح ذلك الباب أمام الجماعات المسلمة المحافظة لاقتراح استخدام القوانين الدينية في التحكيم، ثم البدء في حملة لدفع تطبيق هذا الاقتراح. وقرر المجلس الكندي للنساء المسلمات حشد التأييد ضد هذا الاقتراح معتمداً في ذلك على مبدأ المساواة دون استثناءات – أي أن لكل النساء، متدينات كن أم لا، الحق في الاستفادة من القوانين الكندية التي تكفل المساواة بوصفها قيمة أساسية. وقد كون المجلس تحالفات مع جماعات علمانية ودينية من مختلف العقائد لمناهضة هذا النظام الموازي الذي من شأنه تقويض الحقوق في المساواة. كذلك طوروا حججاً معتمدة على حقوق الإنسان وحججاً دينية، مع التمييز بين الشريعة والفقه، واحتجوا أيضاً بالحقوق التي رسخها إعلان الحقوق والحريات الكندي ووجوب تطبيقها على كل الرجال والنساء. وبعد أكثر من سنتين ونصف أعلن رئيس وزراء أونتاريو عدم استخدام أي قوانين دينية في التحكيم وان هناك قانون واحد يُظل كل المواطنين.

تناولت **شانتى دايراييم (ماليزيا)** في ورققتها التي كانت بعنوان **"الثقافة وأشكال عدم المساواة: سيداو أداة للتغيير"**، الثقافة بوصفها محددًا للأيديولوجية والقيم المسؤولة عن البنية الاجتماعية للنوع الاجتماعي التي تجور على المرأة من خلال عملية ترسيخ مقولات شائعة عن المرأة ودورها. فالمرأة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء تواجه المقولات الشائعة والمعوقات التي تقف في سبيل حصولها على حقوقها؛ إذ يُنظر إليها في جميع أنحاء العالم على أنها المسؤولة عن رعاية الأطفال، مما يؤثر على مشاركتها في الحياة العامة، والتوظيف، وقدرتها على الكسب، والمشاركة في بقية مجالات حياتها، هذا فضلاً عن أنها ضحية للعنف المنزلي في كل مكان. ينبغي تصويب الثقافات والتقاليد التي تخصص أدواراً وهويات وسلطات مختلفة للمرأة عن مثيلاتها التي تكفلها للرجل، ولكنها مهمة ليست باليسيرة. وهنا يمكن استخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بوصفها أداة للتغيير وتصحيح الممارسات التمييزية في الثقافة والدين. من المهم أن نفهم الاتفاقية في مجملها، وكذلك تفسيرات لجنة الاتفاقية؛ حيث أنها تخطت حرفية النص لتركز على الثقافة والمقولات الشائعة (مادة 5 أ) بوصفها عملية تخلق عدم المساواة وتعززها.

خلال المناقشة ناقش العديد من الحضور كيف يمكن تطبيق الاتفاقية، وكيف يمكن إنفاذ الالتزامات الدولية، كما استزادوا من المعلومات حول المادة 5 أ من الاتفاقية. كذلك تطرق النقاش إلى موضوعات أخرى شملت آليات حقوق الإنسان الأخرى التي يمكن استخدامها، ومميزات وعيوب انتهاج المنظور العلماني في مقابل المنظور الديني، والأصولية الدينية، وكيف يستطيع المسلمون العيش في دول علمانية، والعنصرية المتزايدة في أوروبا، ومسائل متعلقة بحرية العقيدة في ماليزيا.

اليوم الخامس: الانقسام إلى مجموعات صغيرة (4) والجلسة العامة الختامية

الانقسام إلى مجموعات صغيرة (4): طريق المضي قدماً

خلال الانقسام الأخير إلى مجموعات صغيرة انقسم المشاركون إلى 11 مجموعة إقليمية وموضوعية شملت: أفريقيا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط، والبحوث، والإعلام والمناصرة، وماليزيا / سنغافورة، واندونيسيا، وإيران وباكستان وأفغانستان وآسيا الوسطى، والمنظمات الدولية، وأقليات الشمال، وأقليات الجنوب. تم إعطاء كل مجموعة ثلاثة أسئلة لمناقشتها والكتابة على بطاقات مختلفة الألوان. الأسئلة هي: (1) ما هي هذه الحركة العالمية؟ (2) كيف نريد بناء هذه الحركة .. في سياقاتنا؟ .. على المستوى الدولي؟ (3) ما هي الأولويات الثلاث الأولى في القضايا / الاحتياجات/ التحركات لتحقيق المساواة والعدل في الأسرة المسلمة في سياقك؟ واشتمل كل سؤال أيضاً على أسئلة فرعية مفصلة وقضايا للمناقشة.

بعد انتهاء مناقشات المجموعات الصغيرة اجتمع منسق كل مجموعة وممثل عنها (24 فرد) مع ثلاث ميسرين لجمع وصياغة الإجابات على الأسئلة، ثم تم تقديم هذا التجميع للجلسة العامة الختامية.

الختام: التغيير ضروري وممكن

بدأت الجلسة الختامية للمؤتمر العالمي بلحظة تأمل هادئة، ثم انقسمت بقية الجلسة إلى أربعة أقسام: التقرير المرفوع من مجموعات النقاش الصغيرة "المضي قدماً" التي تشاورت صباح اليوم نفسه، وتقديم لموقع مساواة على شبكة الإنترنت، وتعليقات شخصية من المشاركين عن تجربتهم في المؤتمر العالمي، وملاحظات ختامية وعرض للفيديو الختامي وشكر لمن شاركوا في إعداد وتنظيم المؤتمر العالمي.

قدم ثلاثة من أعضاء لجنة تخطيط مساواة تقرير المناقشات الصباحية الذي اشتمل على صياغة مجمعة للإجابات على الأسئلة الثلاثة:

(1) ما هي هذه الحركة العالمية؟ شملت المصطلحات الرئيسية التي استخدمت في الإجابة: المساواة والعدل في الأسرة، والعالمية، والكرامة، وعدم التمييز، والمواطنة، والتمكين. وتكررت مبادئ مساواة الرئيسية الثلاثة في العديد من المجموعات، بالإضافة إلى حقيقة كون مساواة تجمع بين مبادئ حقوق الإنسان، والمبادئ والتفسيرات الإسلامية، والضمانات الوطنية للمساواة، والواقع المعاش. وقالت المجموعات إن مساواة مفتوحة، وديناميكية، وتضمينية، وغير تراتبية، ومتنوعة، ودولية، ولها هدف مشترك هو تحقيق المساواة والعدل في الأسرة المسلمة مع الأخذ في الاعتبار تنوع مختلف المجتمعات والبلدان والمناطق. وأكدت المجموعات على حقيقة أن مساواة حركة بناء معرفة تنطوي على التعامل الفكري مع النصوص والقوانين وتبادل المعرفة حول المناهج والبحوث التي تهدف إلى تقديم الأدلة والتفسيرات البديلة التي تدعم التغيير.

(2) كيف نريد بناء هذه الحركة .. في سياقاتنا؟ .. على المستوى الدولي؟ عكست الإجابات الرغبة في أن تكون مساواة حركة بناء معرفة تركز على إنتاج ونشر شكل مختلف نوعياً من المعرفة التي تهدف إلى تحسين حياة المرأة. وينبغي أن يكون التركيز على المعرفة الشمولية التي تتخطى حدود الديني والعلماني، مع تركيز مساواة على المقاربات الأربعة للإطار الشمولي.

وينبغي على مساواة أيضاً أن تقيّم معرفة المرأة وخصوصياتها المحلية وتجعل لها الأولوية. اللغة جزء من بناء المعرفة، لذلك ينبغي على مساواة أن تجلي الأفكار المربكة أو المعقدة، وينبغي أن تتم ترجمة المعرفة إلى مختلف اللغات. ينبغي وضع مساواة في سياقات أوسع داخل وخارج تصنيف المدون وغير المدون من "قوانين وممارسات الأسرة". ينبغي أن يتم بناء مساواة على فلسفة "من أسفل على أعلى"، مع احتفاظ كل منتسب لها بهويته الخاصة مع استخدام شعارات مساواة وإطار عمل مساواة لنشر الأفكار. من المهم لمساواة أن تنتشر وتقيم شبكات مع الحلفاء والمنافسين على حد سواء، وأن تبني فريق دولي قوي أيضاً.

(3) ما هي الأولويات الثلاث الأولى في القضايا / الاحتياجات/ التحركات لتحقيق المساواة والعدل في الأسرة المسلمة في سياقك؟: تم تجميع الإجابات على هذه الأسئلة في عدد قليل من التصنيفات شملت: بناء الحركة، بناء المعرفة، رفع الوعي، بناء التحالفات، تكوين جماعات ضغط من صناعات السياسة، الإعلام، حشد التأييد الدولي والإقليمي؛ وكان لكل منها نقاط فرعية حول أفكار برامج محددة يمكن تطويرها.

بعد بضعة أسئلة استيضاحية وتعليقات اختتمت الجلسة بإعلان لجنة تخطيط مساواة أنها ستعتمد على هذه المدخلات في وضع خطة أطول أمداً لمساواة وتطلع المشاركين في المؤتمر العالمي عليها.

بعد ذلك قامت السكرتارية بعرض [موقع مساواة](#) على الإنترنت. كان قد تم إطلاق الموقع في 14 فبراير / شباط 2009 وكان يحتوي على 64 صفحة، و114 وثيقة قابلة للتحميل، و30 صورة عالية الجودة للاستخدام الإعلامي. يحتوي الموقع على ستة أقسام رئيسية، يحتوي معظمها على أقسام فرعية. يحتوي قسماً ['About Musawah'](#) (حول مساواة) و ['إطار عمل مساواة'](#) معلومات عن الحركة وروابط لإطار العمل [بالإنجليزية](#)، [والعربية](#)، [والفرنسية](#)، [والفارسية](#)، [والماليزية](#). ويحتوي قسم ['Equality is Necessary'](#) (المساواة ضرورية) على معلومات عن وضع قوانين الأسرة في [30 دولة](#) وروابط لقوانين الأسرة [family laws](#)، وقصص من الحياة [life stories](#). ويحتوي قسم ['Equality is Possible'](#) (المساواة ممكنة) على [background papers, arguments](#) (أوراق خلفيات، وحجج) تدعم المساواة في قوانين الأسرة وممارساتها، و [روابط](#) للمنظمات والموارد المتعلقة بإصلاح قانون الأسرة. ويحتوي القسم الصحفي ['Press Room'](#) وقسم ['2009 Global Meeting'](#) (المؤتمر العالمي 2009) على معلومات للصحافة وتوثيق للمؤتمر العالمي نفسه. وقد طُلب من المشاركين الاطلاع على الموقع واستخدامه لتقديم معلومات يمكن رفعها على الموقع، وتقديم آرائهم ومقترحاتهم المتعلقة بإمكانيات التحسين إلى مساواة.

طُلب من المشاركين من مختلف البلدان والسياقات بعد ذلك أن يعبروا عن أفكارهم حول ما يعنيه المؤتمر العالمي لهم، وماذا تعلموا منه، وما الذي سيعودون به إلى أوطانهم، واقتراحاتهم لتحرك مساواة في المستقبل. وتحدث مشاركون من مصر، وإندونيسيا وكندا/ إيران، والسنغال، وممثلة عن كوكس الشبابات.

وفي الختام تم عرض [الفيديو الافتتاحي](#) لمساواة، وكذلك [الفيديو الختامي](#) الذي وثق لأحداث الأيام الخمسة السابقة. وفي النهاية قدمت زينا أنور، باسم لجنة تخطيط مساواة، الشكر للمشاركين على حضورهم المؤتمر العالمي ومشاركتهم في موضوعاته وتبادلهم للآراء على هذا القدر من الانفتاح والجرأة والافتتاح والتفاني. وصرحت بأن لجنة التخطيط سوف تجتمع للتباحث في الخطوات التالية، وسوف تطلع سكرتارية مساواة المشاركين على المستجدات وآخر التطورات. واختتمت زينا المؤتمر بتوجيه الشكر لكل فرد ساهم في جعل هذا المؤتمر ممكناً.

الكوكس والفعاليات الأخرى. كوكس الشبابات

بالإضافة إلى الجلسات العامة وورش العمل، أقيمت العديد من الفعاليات الأخرى أثناء أيام المؤتمر العالمي الخمسة. فقد عقدت جلسات كوكس إقليمية وموضوعية في الأمسيات، كما تم عرض أفلام في العديد من الأيام (شملت فيلم عن التحديات التي تواجه الحصول على طلاق في النظام القانوني الإيراني، وكان بعنوان "الطلاق على الطريقة الإيرانية"، وفيلم عن تعدد الزوجات من إندونيسيا بعنوان "برباجي سوامي، وفيلم عن الرجم من إخراج مشارك من إيران). وفي إحدى الأمسيات اجتمع نحو 40 من المشاركين في حفلة رقص على أنغام موسيقية من عدة بلدان من البلدان المشاركة.

كوكس مساواة للشابات عبارة عن مجموعة من الشبابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و35 سنة شاركن في المؤتمر لدفع نشاطهن ومعارفهن واهتمامهن بالمقاربة الإسلامية ومقاربة حقوق الإنسان في تحقيق المساواة والعدل في الأسرة. اجتمعت المشاركات في الكوكس طوال أيام المؤتمر العالمي في جلسات نقاش يومية على الغداء، بالإضافة إلى يوم كامل قبل المؤتمر مباشرة لتعريفهن على أنشطة المؤتمر ومساواة. تناولت المناقشات النضال الشخصي والمهني للشابات من أجل دفع حقوق المرأة في السياقات الإسلامية. وشملت الموضوعات التي جرت مناقشتها حرية الاختيار، وسياسات الهوية، وأين تضع الشبابات أنفسهن في إطار نشطاء النسوية / حقوق المرأة، وفي الإطار الإسلامي. وتناقشت المشاركات في مدى تأثير هوياتهن على نشاطهن، سواء من الخارج أو داخل حركة حقوق المرأة. كما ناقشن أيضاً كيف أصبحت كل واحدة منهن من الناشطات، والفلسفة التي كانت وراء اختيارها هذا، ومكان الإسلام من قراراتهن. وتطرقت المناقشات أيضاً إلى مقاومة الاضطهاد، وفهم روح الإسلام، والتعليم، وتفسير النساء للنصوص المقدسة، وردود أفعالهن على الجلسة التي تناولت مختلف العقائد، والجوانب الاجتماعية في مقابل الجوانب القانونية للتمييز. وقد أنشأ الكوكس مجموعة مراسلة يستطيع الأعضاء من خلالها اقتسام المعارف والمعلومات (القراءات المقترحة، والأفلام، والحملات، إلخ.)، وتبادل الدعم في نشاطهن، ومناقشة كيفية المشاركة في أنشطة مساواة المستمرة.

شكراً جزيلاً لكم

لم يكن للمؤتمر العالمي لمساواة أن يرى النور دون جهود العاملين، والأعضاء، ومجلس الإدارة، والمتطوعين في أخوات في الإسلام، الذين عملوا بلا كلل وفي صمت حتى تجري العمليات اللوجيستية في سهولة ويسر؛ وكذلك "جماعية 95 المغرب- المساواة Collectif 95 Maghreb-Egalité" التي ألهمت مساواة بأفكارها وبناء المعرفة في الحركات في المغرب والجزائر وتونس؛ وريد كومينيكيشنز Red communications التي أنتجت فيلمي الافتتاح والختام الموحين؛ والفنانين الذين قدموا العروض وفريق الإخراج، والكتابة، وإدارة المسرح، وفناني العرائس الذين خططوا ونفذوا عرض الافتتاح؛ والمترجمين وفنيي الصوت، والصحفيين، والفريق الإعلامي، وأعضاء لجنة تخطيط مساواة الذين أمضوا سنتين في تمهيد الطريق للحركة، وكل المشاركين لبثهم الحياة والطاقت في بناء الحركة.

كذلك تتقدم مساواة بالشكر للجهات المانحة التالية التي جعلت عقد المؤتمر ممكناً: أوكسفام نوفيب، ومؤسسة فورد، والصندوق العالمي للمرأة، وصندوق سيجريد راوسينج، واللجنة الكندية العليا في كوالا لمبور، وهيفوس، واللجنة البريطانية العليا في كوالا لمبور، وسينادا (الأمانة الماليزية لتمكين المرأة المسلمة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأصدقاء أخوات في الإسلام.

قام بأعمال الترجمة عثمان عثمان، مصر، osmanm1@gmail.com.